وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 -قالمة-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية.

تحت عنوان

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

-دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر (قالمة) خلال الفترة 2016 2018-

من إعداد:

- كعور أحمد
- غمراني عبد السلام

تحت إشراف الأستاذة:

- د. بيري نورة

السنة الجامعية: 2023/2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية وذلك من خلال عرض وتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي، بإستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الدراسة النظرية التي تضمنت مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي و كيفية إستخدام أدوات التحليل، ومن ثم قمنا بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على أرض الواقع على مؤسسة "مطاحن عمر بن عمر –لفجوج–" بقالمة من خلال تحليل القوائم المالية للسنوات (2016 2017 2018)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ضرورة تقييم الأداء المالي بتحديد نقاط القوة والضعف من أجل إتخاذ الإجراءات الصحيحة لتحقيق الأهداف المسطرة.
- المؤسسة لا تتمتع بتوازن مالي وهي في وضعية سيئة.
- تعتمد المؤسسة بنسبة كبيرة على الديون للحصول على مصادر تمويل.
- لم تستطيع المؤسسة بشكل عام تحقيق توازنها المالي ما بين الربحية والسيولة وهذا يدل على أنها غير قادرة على تمويل إستثماراتها من خلال مواردها الثابتة

- **الكلمات المفتاحية:**

- التحليل المالي.
- الأداء المالي.
- القوائم المالية.
- أدوات التحليل المالي.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière d'une entreprise en présentant et en analysant différents aspects liés à l'analyse financière, en utilisant un ensemble d'outils d'analyse financière tels que les indicateurs d'équilibre financier et les ratios financiers. Pour cela, nous avons abordé le sujet à travers une étude théorique qui comprend différentes notions liées à l'analyse financière et à l'évaluation de la performance financière, ainsi que la manière d'utiliser les outils d'analyse. Ensuite, nous avons appliqué le côté théorique de l'étude à l'entreprise "Moulin et Pâtes Omar Ben Omar - Lafdjouj" à Guelma en analysant les états financiers des années (2016, 2017, 2018). L'étude a abouti à plusieurs résultats, dont les plus importants sont :

- La nécessité d'évaluer la performance financière en identifiant les points forts et les points faibles afin de prendre les mesures appropriées pour atteindre les objectifs fixés.
- L'entreprise n'a pas d'équilibre financier et est en mauvaise posture
- L'institution dépend fortement de l'endettement pour obtenir des sources de financement.
- L'institution, en général, n'a pas pu atteindre son équilibre financier entre rentabilité et liquidité, ce qui indique qu'elle n'est pas en mesure de financer ses investissements par ses ressources fixes.
- **mots clés**:
  - analyse financière .
  - performance financière .
  - états financiers .
  - outils d'analyse financiers .

شكر وتقدير

لله الشكر والحمد كله الحمد لله الذي أنار دروبنا وألهمنا الصبر على المشاق والذي أرسل إلينا عبده ورسوله الكريم عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين الذي علمنا ما لا نعلمه وحثنا على طلب العلم أين ما وجد.

لا بد لنا وها نحن نخطو آخر الخطوات في الحياة الجامعية أن نتقدم بفائق عبارات الشكر والتقدير لمن كان لنا سندا وعونا بعد الله عز وجل لكل من ساهم في ما نحن عليه الآن، كما نخص بالشكر والإمتنان إلى الأستاذة الدكتورة الفاضلة " **بيري نورة** " التي لم تبخل علينا وعلى كل ما قدمته إلينا من نصائح وتوجيهات طيلة إنجاز المذكرة .

كما أشكر طاقم كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عامة وقسم علوم المالية والمحاسبة خاصة من إداريين وأساتذة لقاء جهودهم المتميزة لضمان السير الحسن للمواسم الدراسية والحرص على التواصل الدائم مع الطالب والوقوف عند إستفساراته وإحتياجاته.

إهداء

بسم الله اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك،

والصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي

إلى رمز العطاء والفداء منبع الود والحنان أمي الحبيبة حفظها الله

إلى الذي رباني على العقيدة الصحيحة أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى كل إخوتي وأخواتي وجميع أقاربي. إلى أصدقائي...إلى زملائي في الدراسة...نشكر كل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة 8 ماي 1945

كعور أحمد

إهداء

الحمد لله الذي شرفنا بالإسلام وكرمنا بالقرآن

وحبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا وكره إلينا الفسوق والعصيان

نهدي هذا العمل للوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أساتذتي

إلى الزملاء والأصدقاء

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

غمراني عبد السلام

فهرس المحتويات	الصفحة
العنوان	
ملخص	
شكر وتقدير	
إهداء	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	V
الملاحق	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي	
تمهيد	01
المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي.	02
المطلب الأول: نشأة التحليل المالي.	02
أولا: نشأة التحليل المالي.	02
ثانيا: أسباب نشأة التحليل المالي.	02
المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي وأنواعه.	03
أولا: تعريف التحليل المالي.	03
ثانيا: أنواع التحليل المالي.	04
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي.	07
أولا: أهمية التحليل المالي.	07
ثانيا: أهداف التحليل المالي.	07
المبحث الثاني: محاور التحليل المالي.	09
المطلب الأول: خطوات وإستعمالات التحليل المالي.	09
أولا: خطوات التحليل المالي.	09
ثانيا: إستعمالات التحليل المالي.	10
المطلب الثاني: مصادر التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.	12

أولا: مصادر التحليل المالي.	12
ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.	13
المطلب الثالث: مقومات ومعايير التحليل المالي	15
أولا: مقومات التحليل المالي.	15
ثانيا: معايير التحليل المالي.	16
المبحث الثالث: الأدوات المستعملة في التحليل المالي.	18
المطلب الاول: القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي	18
أولا: قائمة الدخل.	18
ثانيا: الميزانية العمومية وعناصرها.	20
ثالثا: جدول حساب النتائج.	25
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي .	27
أولا: رأس المال العامل.	27
ثانيا: الإحتياج في رأس المال العامل.	28
ثالثا: الخزينة.	29
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.	31
أولا: تعريف النسب المالية.	31
ثانيا: أنواع النسب المالية.	31
ثالثا: نسب السيولة.	32
رابعا: نسب النشاط.	33
خامسا: نسب الربحية.	36
سادسا: نسب المديونية.	37
سابعا: مؤشرات المردودية.	39
ثامنا: نسب التمويل.	40
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: علاقة أدوات التحليل المالي بالأداء المالي المؤسسة.	
تمهيد	44
المبحث الأول: مدخل الى الأداء.	45
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء (تطور، مفهوم، أهمية).	45

أولا: تطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة.	45
ثانيا: تعريف الأداء.	45
ثالثا: أهمية الأداء.	46
المطلب الثاني: مقاييس ومحددات الأداء.	47
أولا: مقاييس الأداء.	47
ثانيا: محددات الأداء.	48
المطلب الثالث: ومقومات الأداء والعوامل المؤثرة فيه.	50
أولا: مقومات الأداء.	50
ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء.	51
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لتقييم الأداء والأداء المالي.	52
المطلب الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء.	52
أولا: تعريف تقييم الأداء.	52
ثانيا: أهمية تقييم الأداء.	53
المطلب الثاني: الأهداف والأدوات المستخدمة في تقييم الأداء.	54
أولا: أهداف تقييم الأداء.	54
ثانيا: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء.	54
المطلب الثالث: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	56
أولا: تعريف الأداء المالي.	56
ثانيا: أهمية الأداء المالي.	57
ثالثا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.	58
المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.	59
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه.	59
أولا: تعريف تقييم الأداء المالي.	59
ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي.	60
ثالثا: أهداف تقييم الأداء المالي.	61
المطلب الثاني: مزايا وصعوبات تقييم الأداء المالي وخطواته.	61
أولا: مزايا تقييم الأداء المالي.	61
ثانيا: صعوبات تقييم الأداء المالي.	62

ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي.	62
المطلب الثالث: إسهامات التحليل المالي في التقييم المالي للأداء.	64
خاتمة الفصل الثاني	67
الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الإقتصاية " مطاحن عمر بن عمر"	
تمهيد	69
المبحث الأول: مدخل تعريف المؤسسة الإقتصاية " مطاحن عمر بن عمر."	70
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وأهدافها.	70
المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة وفروعها.	72
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وشرح مكوناته.	73
المبحث الثاني: القوائم المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية " مطاحن عمر بن عمر"	80
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنوات 2016 2017 2018.	80
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنوات 2016 2017 2018.	88
المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنوات 2016 2017 2018.	94
المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية " مطاحن عمر بن عمر".	96
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي.	96
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية.	103
خلاصة الفصل الثالث	113
الخاتمة	115
قائمة المراجع	119
قائمة الملاحق	126

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	
1	الميزانية–الأصول–	22
2	الميزانية–الخصوم–	24
3	جدول حسابات النتائج	26
4	مقاييس الأداء	47
5	علاقة النسب المالية بتقييم الأداء	65
6	الميزانية المالية سنة 2016 جانب الأصول	80
7	الميزانية المالية سنة 2016 جانب الخصوم	81
8	الميزانية المالية سنة 2017 جانب الأصول	82
9	الميزانية المالية سنة 2017 جانب الخصوم	84
10	الميزانية المالية سنة 2018جانب الأصول	85
11	الميزانية المالية سنة 2018جانب الخصوم	86
12	جدول حساب النتائج 2016	88
13	جدول حساب النتائج 2017	90
14	جدول حساب النتائج 2018	92
15	الميزانية المالية المختصرة 2016	94
16	الميزانية المالية المختصرة 2017	94
17	الميزانية المالية المختصرة 2018	95
18	تغير رأس المال العامل	96
19	تغير رأس المال العامل الإجمالي	97
20	تغير رأس المال العامل الخاص	98
21	تغير رأس المال العامل الأجنبي	99
22	التغير في احتياج رأس المال العامل	100
23	التغير في الخزينة	101
24	جدول حالة المؤسسة	102
25	حساب نسبة السيولة العامة	103

26	حساب نسبة السيولة المختصرة	103
27	حساب نسبة السيولة الفورية	104
28	حساب نسبة التمويل الدائم	105
29	حساب نسبة التمويل الخاص	105
30	حساب نسبة الإستقلالية	106
31	حساب نسبة السداد	106
32	حساب معدل دوران مجموع الأصول	107
33	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية	108
34	حساب معدل دوران الأصول الجارية	108
35	حساب نسبة هامش الربح الصافي	109
36	حساب نسبة المردودية التجارية	110
37	حساب نسبة المردودية المالية	110
38	حساب نسبة المردودية الاقتصادية	111
39	حساب نسبة المديونية العامة	111
1040	حساب نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل	112
41	حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل	112

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	
1	استعمالات التحليل المالي	12
2	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	15
3	معايير التحليل المالي	17
4	مقاييس الأداء	48
5	محددات الأداء	49
6	الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء	55

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان	
01	ميزانية الأصول "لمطاحن عمر بن عمر" قالمة لسنة 2016	126
02	ميزانية الأصول "لمطاحن عمر بن عمر" قالمة لسنة 2017	127
03	ميزانية الأصول "لمطاحن عمر بن عمر" قالمة لسنة 2018	128
04	ميزانية الخصوم "لمطاحن عمر بن عمر" قالمة لسنة 2016	129
05	ميزانية الخصوم "لمطاحن عمر بن عمر" قالمة لسنة 2017	130
06	ميزانية الخصوم "لمطاحن عمر بن عمر" قالمة لسنة 2018	131
07	جدول حساب النتائج "لمطاحن عمر بن عمر" قالمة لسنة 2016	132
08	جدول حساب النتائج "لمطاحن عمر بن عمر" قالمة لسنة 2017	133
09	جدول حساب النتائج "لمطاحن عمر بن عمر" قالمة لسنة 2018	134

المقدمة:

المقدمة:

أصبح التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، وأزدادت أهميته بشكل كبير بعد أزمة الكساد العالمي في بداية الثلاثينيات في تلك الفترة، تعرضت العديد من المنشآت للإنهيار، مما دفع لضرورة دراسة تقاريرها المالية بشكل علمي، وذلك لتمكين الجهات المهتمة بالنشاطات الإقتصادية لتلك الشركات من تقييم أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الإقتصادي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل القوائم المالية التي إزدادت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع إنتشار ظاهرة التضخم وتأثيرها على عناصر القوائم المالية، أدت هذه الظروف إلى الحاجة لإستخدام الأساليب الكمية الحديثة وتقنيات الحاسوب في التحليل المالي، بهدف رفع مستوى فعالية وكفاءة هذا التحليل وجعله أداة أساسية لإتخاذ القرارات الإقتصادية وتوجيهها بشكل صحيح، بالإضافة إلى دوره في التخطيط الإقتصادي العام للدولة وفي العديد من الجوانب الأخرى المتعلقة بالمنشآت، وبالتالي أصبح من الضروري على المؤسسات إجراء تحليل لقوائمها المالية، يتم ذلك لتزويد الأطراف المهتمة سواء كانوا داخليين أو خارجيين للمؤسسة، بالبيانات الكافية التي تساعدهم على إتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لأهدافهم الخاصة، حيث تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية التي يمكن أن توفرها للأطراف المعنية لفهم الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، ومع ذلك قد تكون هذه المعلومات مجرد أرقام فقط ولا تعطي صورة حقيقية ما لم تخضع لعملية تحليل مالي.

الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية والضرورية لتحقيق نمو وإستمرارية المؤسسات المالية في ظل التطورات الإقتصادية السريعة في العالم، حيث تزداد أهمية عملية تقييم الأداء المالي مع مرور الوقت، وتساعد في تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة وتعزيز الأولى ومعالجة الأخيرة، يتم ذلك من خلال تحليل الأداء السابق والحالي بإستخدام القوائم المالية وإستخدام مؤشرات مالية متنوعة لتقييم الأداء الفعلي للمؤسسة، ليس مقتصرًا على إدارة المؤسسة فحسب، بل يمتد إلى المالكين والدائنين الذين لهم مصالح مشتركة في الحصول على معلومات دقيقة عن المؤسسة وسلامة مركزها المالي، فيختلف من مؤسسة لأخرى بناءً على الغرض من التقييم والجهة التي تستفيد منه، وتعد جزءًا هامًا من عمليات المراقبة في المؤسسة للتحقق من تحقيق الأهداف المستهدفة، وتزداد أهميتها في ظل تعقد وتوسع نشاطات المؤسسات الاقتصادية والمنافسة الشديدة في السوق، يجب على المدير المالي أن يكون على دراية بالمركز المالي للمؤسسة قبل وضع الخطط المستقبلية وإتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية.

يعتمد التحليل المالي على مجموعة من القواعد والأسس لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقوائم المالية، ومن ثم إجراء دراسة مفصلة لتحليل هذه البيانات وكشف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المعتمدة داخل المؤسسة وتقييم أدائها المالي، ويساعد في فهم هيكل المؤسسة المالي والسياسات المالية المتبعة وتحليل

التدفقات المالية وتحديد الأهداف وإتخاذ القرارات المالية المستقبلية. حيث يعتبر أداة مهمة لإكتشاف الفرص الإستثمارية وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة وتحديد إحتياجاتها المالية، ومن المهم أن يتوافر لدى صانعي القرار المالي معلومات شاملة ومتنوعة من مصادر مختلفة لتمكينهم من إتخاذ القرارات المالية الصائبة.

بشكل موجز التحليل المالي يلعب دورًا أساسيًا في فهم الوضع المالي وتقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية، ويساعد في اتخاذ القرارات المالية السليمة واكتشاف الفرص الاستثمارية وتحديد الاحتياجات المالية.

الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق يمكن بناء دراستنا على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي القوائم المالية، وما أهدافها؟
2. كيف يمكن استعمال التحليل المالي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة؟
3. هل يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي في مؤسسة عمر بن عمر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

1. تعتبر القوائم المالية المحصلة لعمل المحلل المالي باستخدامه لتقنيات التحليل المالي.
2. التحليل المالي يشخص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة التي من شأنها التحسين في المستوى المالي للمؤسسة أو بعبارة أخرى التقليل من نقاط الضعف ولو بقدر قليل.
3. يمكن استخدام المؤشرات والنسب المالية لتقييم وتحسين الأداء المالي في مؤسسة عمر بن عمر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في:

- التعرف على التحليل المالي وتقييم أداء المؤسسة الإقتصادية؛
- يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي من خلالها يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسات والتي تكمن في إظهار نقاط القوة والضعف لتساعد متخذ القرار في إتخاذ القرارات السليمة؛
- تعد عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية المرآة العاكسة لوضعيتها؛
- تكمن أهمية الموضوع كونه يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة؛
- معرفة إذا كان أداء المؤسسة جيد أم لا بإستخدام أدوات تحليل المالي؛
- محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة المالي؛
- الإطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي بإستخدام القوائم المالية في المؤسسة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي للموضوع كونه يندرج ضمن التخصص؛
- الرغبة في توسيع المعارف وإثرائها فيما يخص التحليل المالي ولتقييم الأداء المالي؛
- إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول للمعلومات الخاصة به من خلال وفرة المراجع.

أسباب موضوعية:

- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الإقتصادية خاصة المهتمين بالوظيفة المالية؛
- إبراز التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية حيث يسمح لنا بمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- حاجة المؤسسة الإقتصادية إلى أداة فعالة تقوم بتشخيص الوضعية المالية.

منهج الدراسة:

- تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أي الفصل الأول والثاني، الذي يقوم على وصف وتحليل كل من التحليل المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
- كما إتبعنا منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من أجل تحليل المعلومات المتحصل عليها، وتقييم أدائها المالي بإستخدام أدوات التحليل المالي.

الدراسات السابقة :

- أوراغ وناسة، أثر التحايل المالي على أداء المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرية بسكرة، 2015 2016، مذكرة ماستر في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، والتي هدفت ألى تبيان أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة، وقد توصلت الدراسة من خلال اسقاط الدراسة الميدانية على مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، الى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسات لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع السائد في المؤسسة، الى جانب تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون، كما أن التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال اكتشاف الانحرافات الموجودة في الأداء.
- دراسة بن خروف جليلة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009. عالجت بن خروف جليلة في رسالتها المعنونة دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ –، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات الداخلية ومحاولة الإطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري، إن النظام المحاسبي المالي SCF يشكل تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية ويسمح هذا النظام بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية، القياس المقارن هو عملية منظمة تقوم بموجبها المؤسسة بمقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها و الاختلاف في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.

- دراسة لزعر محمد سامي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012. هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وقد توصلت الدراسة من خلال التطرق الى النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية الى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم اعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، وتهدف هذه القوائم الى تقديم معلومات حول الوضعية المالية.
- دراسة اليمين السعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008 2009. عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة إستخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، والتي هدفت الى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والتعرف على الوضع المالي للمؤسسة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن تقييم الأداء أمرا ضروريا من خلال أهمية أدوات التحليل المالي ومن خلاله يستطيع المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة.

1. حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: إعتمدنا في الجزء التطبيقي من الدراسة على معطيات تخص الفترة الزمنية من 2016 الى 2018 المقدمة من طرف المؤسسة الإقتصادية " مطاحن عمر بن عمر " بولاية قالمة وحدة –لفجوج-.

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى المؤسسة الاقتصادية " مطاحن عمر بن عمر " والكائن مقرها بولاية قالمة وحدة –لفجوج-

هيكل الدراسة:

للإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، لمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين، وفصل تطبيقي، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وتضمن ثلاث مباحث أساسية، حيث تناول المبحث الأول مدخل للتحليل المالي، أما المبحث الثاني فتضمن محاور التحليل المالي، وفي مبحث الثالث تطرقنا إلى الأدوات المستعملة في التحليل المالي.

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل تحت عنوان علاقة أدوات التحليل المالي بالأداء المالي المؤسسة إلى مفاهيم عامة حول الأداء في حين خصص المبحث الثاني لتقييم الأداء والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ليتم في المبحث الثالث والأخير التطرق إلى عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية "مطاحن عمر بن عمر" نحاول فيها إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على المؤسسة، إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول إعطاء لمحة عن هذه المؤسسة من حيث نشأتها، تعريفها، أهدافها، الإمكانيات المتاحة لها، بينما المبحث الثاني تضمن عرض لمختلف القوائم المالية لمؤسسة "عمر بن عمر" أما في المبحث الثالث قمنا بتحليل الوضعية المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي ونسب المالية وعرض النتائج المتوصل إليها مع تحليلها وتفسيرها.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للتحليل المالي.

تمهيد:

تعتمد المؤسسة على التحليل المالي من أجل الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، حيث لا يعد إعداد الميزانيات الختامية نهاية عملية التعرف على الوضع المالي للشركة أو المنشأة فهذه الميزانيات الختامية تتضمن الكثير من الأرقام والبيانات التي قد تكون غير مفهومة للبعض، وخاصة الأشخاص الذين ليس لديهم معرفة بالبيانات المحاسبية من متخذي القرارات الداخلية في المنشأة، ومتخذي القرارات الخارجية أو المتعلقة بالاستثمار. وهنا يأتي دور التحليل الماليanalyse financier في تفصيل الكثير من الجوانب المتعلقة بالتعرف على مستوى المنشآت حاضرًا ومستقبلاً من خلال تحليل بيانات القوائم المالية المنشورة.

ونظرا لما عرفه التحليل المالي من تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي.

المبحث الثاني: محاور التحليل المالي.

المبحث الثالث: الأدوات المستعملة في التحليل المالي.

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي.

يعد التحليل المالي من أهم مواضيع الإدارة المالية، ومن أهم وضائف المؤسسة و أفضل الأدوات التي من خلالها يتم الحكم على الأداء، ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى إعطاء لمحة تاريخية حول نشأته والأسباب ومفهوم.

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي.

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ إستعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها إستنادا إلى كشوفها المحاسبية ، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الإقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست : الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع إقتصادي وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون إهتمامهم بتحديد خطر إستعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينيات إنصب الإهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الإختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الإدخار العمومي. كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن لفترة معينة أو سنة إلى تحليل ديناميكي. دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها وإستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية[1] .

أسباب نشأة التحليل المالي:

يمكن تلخيصها كما يلي: [2]

التطور الصناعي الكبير: لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس المال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها، وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية وشركات الأشخاص على

[1] نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019، ص 7 8.

[2] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2008، ص 8 9 10.

توفيرها، وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الاموال، وبالتالي تم الفصل بين الإدارة والملكية أي أصبح من الضروري الإعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين، وقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين، وبالتالي زاد إهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين.

الإئتمان: الإئتمان هو عصب الحياة الإقتصادية، والإئتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه إنقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية، ولذلك تهتم بيوت المال والإقراض المتخصصة كالبنوك إهتماما خاصاً بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للإقتراض قبل منحها، ولذا نرى أن الإهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية.

أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات): تمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين وإستثمار الأموال على نطاق واسع، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح، وأمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة، ويعتبر هذا التدخل إعترافا من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة وقادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لإستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين، لذا فقد إهتمت الحكومات بإصدار القوانين الضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور إعترافا منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية المساهمين وغيرهم عليها.

المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي وأنواعه.

أولا: تعريف التحليل المالي:

لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي منها: [1]

[1] نعيم نامر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 9 10.

التعريف الأول: التحليل المالي عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية، وإيجاد إرتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم إشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من إتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلبي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

التعريف الثاني: التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة بما يساعد على وضع الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع[1].

التعريف الثالث: التحليل المالي هو مجموعة من الأدوات التحليلية التي تسمح ب:[2]

- تحديد النتائج والمؤشرات المميزة والنسب وتقييمها،

- توفير معلومات عن تطور النشاط وتطور الهيكل المالي على الأداء المحقق،

التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والإرتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على! اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها.

التعريف الرابع: التحليل المالي عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد إتخاذ القرار المناسب.

إن الدراسة المتأنية للتعاريف السابقة تبين أنها تركز على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالبيانات والمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى أنها توضح الهدف العام من التحليل المالي[3].

ثانيا: أنواع التحليل المالي:

[1] زينب رضوان علي، تقييم عملية التخطيط المالي وإعداد الموازنات التقديرية في المؤسسة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012 2013، ص 26.

[2] BEATRICE ET FRANCIS GRANDGUILLOT, L'ANALYSE FINANCIÈRE 26º ÉDITION, 2022-2023, p 15.

[3] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 21.

يمكن النظر إلى التحليل المالي بإعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسى ما يلي:[1]

1) **الجهة القائمة بالتحليل:** يتم تقسيم التحليل المالي إستناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع فيعتبر التحليل داخلياً، وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك والبنوك المركزية والعرف الصناعية ... الخ.

2) **البعد الزمني للتحليل:** إن للتحليل المالي بعداً ومنياً، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن): بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي العناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث بنسب كل عصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي هذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

التحليل الأفقي (المتغير): يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه وضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

3) **الهدف من التحليل:** يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها:

- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير،
- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل،
- تحليل التقويم ربحية المشروع تحليل التقويم الأداء التشغيلي للمشروع،
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ص 21.

بالإضافة الى: [1]

4) **الفترة التي يغطيها التحليل:** يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى ما يلي :

التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويُستفاد منه قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير، ويُعتبر أداة التخطيط المالي قصير الأجل كذلك، كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير. أسوة بالتحليل قصير الأجل فقد يكون رأسيا أو أفقيا، ولكنه يختلف عنه في الفترة التي يغطيها والتي تتصف بطولها، وبالتالي فإنه يُستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل الطويل.

التحليل المالي طويل الأجل: ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية إلتزامات المؤسسة طويلة الأجل، وكذا القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند إستحقاقها، ومدى إنتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسهم الشركة في السوق المالية، كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم الشركة، والمستثمرون في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض طويلة الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها، وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإن هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين بالتخطيط طويل الأجل، وبشكل خاص في مجالات الإقتراض والربحية والتوسع وإدارة الأصول الثابتة.

5) **المدى الذي يغطيه التحليل:** يمكن كذلك تبويب التحليل إستنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى :

التحليل الشامل: قد تشمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف والمهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع الخارج، وذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدد من السنوات.

التحليل الجزئي: هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه وبالتالي يخدم أغراض أكثر تركيزا من تلك الشاملة. كما يمكن تمييز أنواع التحليل المالي بناءا على الأهداف التي تعرفنا عليها.

[1] باصور رضوان. دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات. أطروح مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017 2018، ص13.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

أولا: أهمية التحليل المالي

ترجع أهمية التحليل المالي إلى أهمية القوائم المالية التي يتناولها بشكل تفصيلي، حيث يوضح العلاقة بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي طرأت عليها خلال فترة محددة أو فترات متعددة، ويمكن إيضاح أهمية التحليل المالي من خلال النقاط التالية[1] :

1. يساعد المدير المالي في المشروعات المختلفة في أداء مهامه بشكل فعال، ويعد أحد مهام المدير المالي،
2. يساعد جهات التمويل المختلفة في اتخاذ قراراتها حيث يوضح قدرة المشروعات على الوفاء بالتزاماتها،
3. يوفر المؤشرات التي تساعد الأطراف ذات العلاقة بالمشروع في إتخاذ قرارات رشيدة،
4. يساعد إدارة المشروعات في عملية التخطيط المستقبلي،
5. يخضع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المشروع من الانحرافات المحتملة،

بالإضافة الى:[2]

6. يعد التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية عملية التدقيق من قبل مدقق الحسابات حيث تساعد النسب المالية والمؤشرات في تحديد التغيرات واتجاهها والحكم عليها. التحليل المالي،
7. التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا إستخدم بفعالية في المنشاة،
8. يمكن إستخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع،

[1] مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص 13.

[2] محي الدين عبد الرزاق حمزة، تحليل ومناقشة الميزانيات، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2017، ص 73.

9. التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل،
10. التحليل المالي أداة من أدوات إتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الإندماج والتوسع والتحديث والتجديد .

ثانيا: أهداف التحليل المالي :

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة، وبشكل عام، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية[1] :

1) تعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة،
2) تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض،
3) تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة،
4) الحكم على مدى كفاءة الإدارة،
5) تعرف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة،
6) تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة،
7) الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم،

بالإضافة إلى:[2]

8) معرفة وضع الشركة في قطاعها،
9) معرفة المركز الإئتماني للمنشأة وكذلك تحديد مركزها المالي،
10) تقييم صلاحية السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية لها،
11) تحديد القيمة الإستثمارية للمنشأة والتخطيط لسياستها المالية للحكم على مركز المنشأة الفعلي في السوق.

[1] محي الدين عبد الرزاق حمزة، مرجع سبق دكره، ص 20.
[2] خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 16.

المبحث الثاني: محاور التحليل المالي.

قصد الإحاطة أكثر بموضوع التحليل المالي، وقبل تطبيقه، يتعين توضيح طبيعة وسيرورة التحليل المالي، والإجراءات اللازمة لتطبيقه، ونطاقه. ذلك يمكن للمحلل المالي أن يستكشف جميع جوانب الأداء المالي للمؤسسة ويصل إلى نتائج موضوعية في تقييمها.

المطلب الاول: خطوات وإستعمالات التحليل المالي.

أولا: خطوات التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم إختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل. تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بصفه عامة، إن خطوات التحليل المالي هي[1] :

1_تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، تحليل إنتاجية العمل ،

2_جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفه الإصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الإلتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ص 25.

تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج،

3_ تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي الكادر الذي يقول بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل،

4_تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالإعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل،

5_تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي،

6_كتابة الإستنتاجات والتوصيات النهائية.

ثانيا: إستعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن إستعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:[1]

1) التحليل الإئتماني:

يقوم هذا التحليل بالتعرف على الأخطار المتوقع مواجهتها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، والإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من إتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لها من قدرة على التعرف على المخاطر المالية إذ ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض.

2) التحليل الإستثماري:

يعتبر من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، وأسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدره التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات.

[1] محي الدين عبد الرزاق حمزة، أساسيات تحليل المالي، دار الإعصار العلمي النشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الاولى, 2017، ص 16 17.

وأيضا: [1]

3) تحليل الإندماج والشراء:

ينتج عن الإندماج والشراء تكوين وحدة إقتصادية واحدة نتيجة لإنضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحداهما.

وفي حالة رغبة الشركة شراء أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة التي ينوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

4) تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، حيث لها القدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والإتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضان.

5) التخطيط:

تعتبر عمليه التخطيط للمستقبل أمر ضروري لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالإسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

وفيما يلي مخطط توضيحي لاستعمالات التحليل المالي:

[1] أيمن الشنطي، وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص168.

الشكل رقم (1): إستعمالات التحليل المالي.

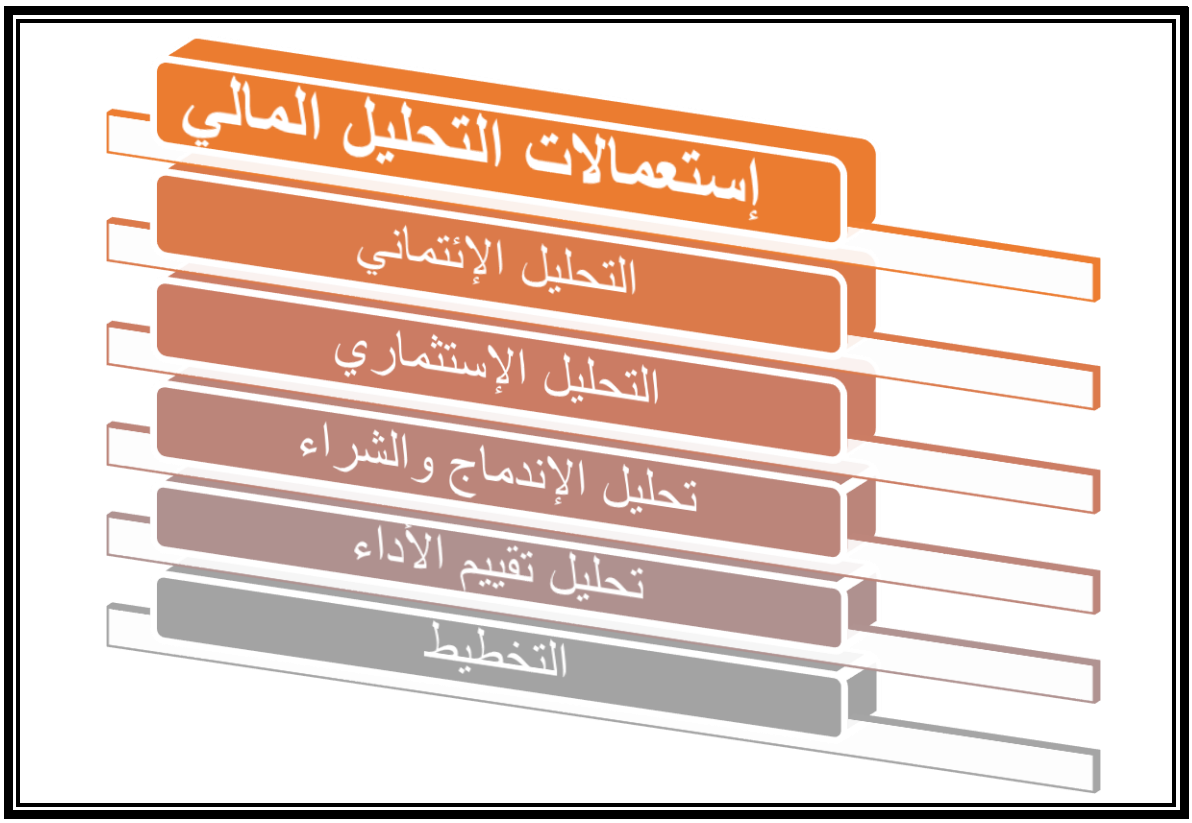

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثاني: مصادر التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

أولا: مصادر التحليل المالي:

يمكن تقسيم مصادر بيانات التحليل المالي إلى مصدرين: [1]

[1] محمد مدحت الخيري. التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس. الصايل للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، عمان، 2018، ص 45.

أ) مصادر داخلية: وهي مصادر من داخل المنشاة والتي تتمثل بالمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية والإقتصادية.

ب) مصادر خارجية: وتتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المنشاة ولعل أبرزها أسواق المال ومكاتب السماسرة وهيئات البورصة والصحف المتخصصة والمحلات ودوائر الدولة المختلفة التي لها علاقة كوزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الإحصاء، بالإضافة إلى ذلك ينبغي التعرف على مستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة كذلك القطاع الذي تعمل فيه المنشاة المراد إجراء تحليل لها، بالإضافة إلى بعض التشريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية وسواها، كذلك ينبغي معرفة الظروف الإقتصادية من كساد وتضخم ورواج وغيرها.

الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي:

هناك أطراف متعددة تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقاً للأهداف التي يسعى لها كل طرف. ومن هذه الأطراف: [1]

إدارة الشركة: إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة. هذا بجانب أن نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي.

المالكين والمساهمين: في ظل فصل الملكية عن الإدارة لا سيما في الشركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.

المستثمرون والدائنون: إذ تتم الإستفادة من نتائج التحليل من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإرادية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين التحقق من قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها المالية (الدين الأصلي وفوائده).

هيئة الأوراق المالية: لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

[1] زغيب مليكة بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة. الجزائر، سكيكدة، 2017، ص 16.

الغرف التجارية والصناعية: للتحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الإقتصاد الوطني.

عمال المؤسسة :تهممهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات إجتماعية، أو في شكل زيادة في الأجور، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصر عملهم مستقبلا، خاصة إذا كانت هناك بوادر بطالة.

بالإضافة الى:[1]

الدائنون: يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد إلتزاماتها على المدى القصير والطويل .

المساهمون: يستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافئة مساهماتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حاليا ومستقبلا، وكذا درجة نموها من سنة لأخرى .

الموردون: تتضح إستفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون (المؤسسة)، وتطور درجة المديونية. وحسب النتائج المتوصل إليها، يستطيع المورد أن يقرّر الإستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك، أو إلغائه تماما.

الزبائن: تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة (المورد) على إحترام العقود المبرمة معها. فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، تتسبب في صعوبات لزبائنها من جراء عدم تسليمها للطلبيات في مواعيدها مثلا.

الدولة: تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في إختبار درجة صدق الحسابات. ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية وإقتصادية معينة، وكذا المعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموي. [2]

ويمكن تلخيص هذه الأطراف في الشكل التالي:

[1] زغيب مليكة بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[2] زغيب مليكة بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الشكل رقم (2): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

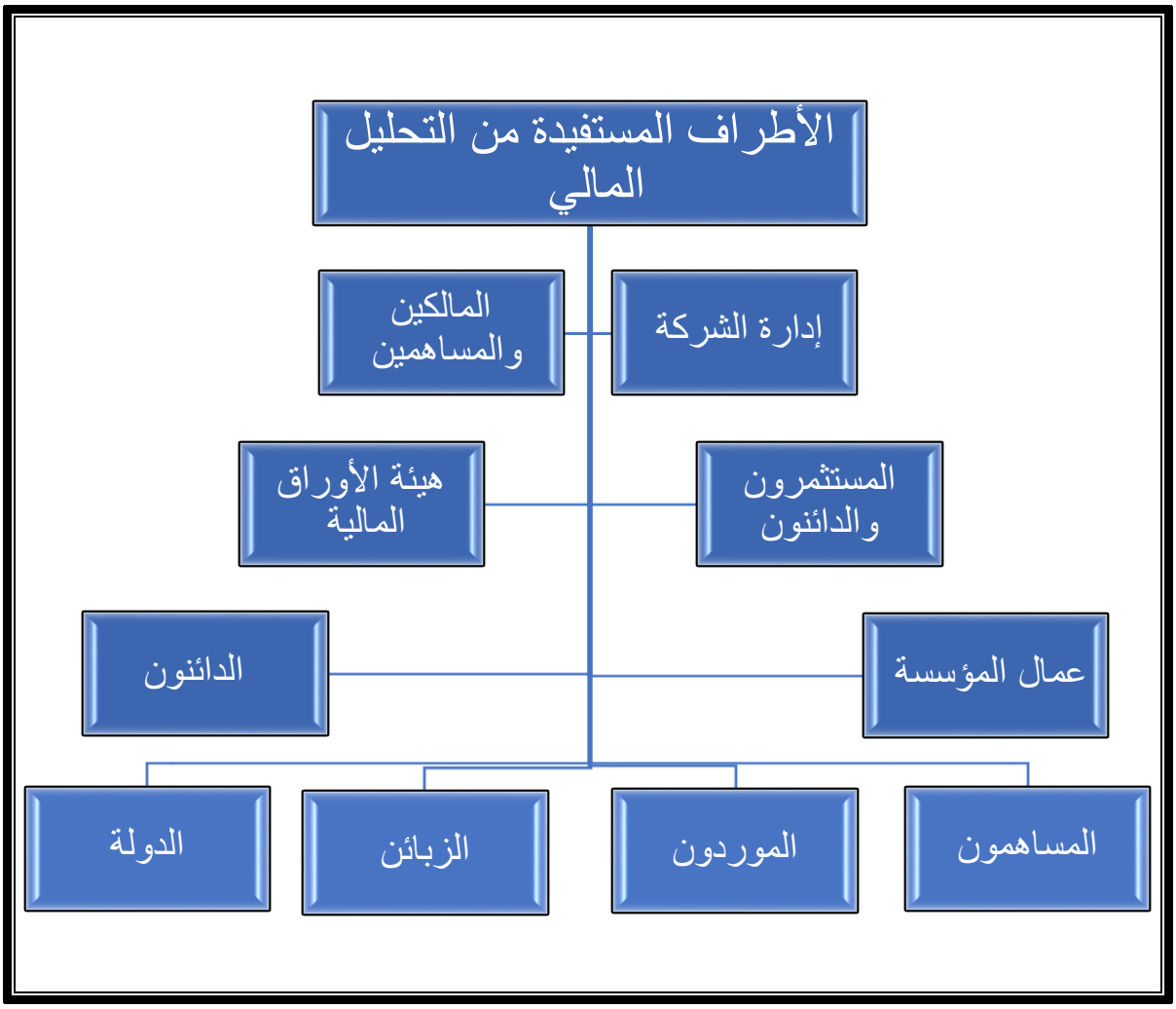

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: مقومات ومعايير التحليل المالي

أولا: مقومات التحليل المالي:

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي: [1]

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي ;
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها ;
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت ;
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى إستخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة ;
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

ثانيا: معايير التحليل المالي:

لا يمكن الإستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يكن هناك معيار أو رقم معين يستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مدى ملائمة النسبة أو الرقم، تشمل المعايير خمسة أنواع رئيسية .[2]

- ✓ **المعيار النمطي المطلق**: وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الإستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد، ومن الأمثلة على العيار النمطي المطلق أن نسبة التداول يجب ألا تقل عن 2 مرة ونسبة السيولة السريعة عن 1 مرة.
- ✓ **المعيار التاريخي**: وهو معيار يعتمد على إستخراج نسب سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند أو في الوضع العام للشركة، ويعاب على هذا المعيار أنه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة منها المنافسة والتضخم والمبيعات والوضع الاقتصادي.

[1] أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SMC Financial، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 9 .
[2] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

- ✓ **المعيار المستهدفة:** تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمنشأة والتي تمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق من مدى نجاح تطبيق الخطط الموضوعة، فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك إنحرافات سواء إيجابية أو سلبية.

بالإضافة إلى:[1]

- ✓ **المعيار الصناعي:** هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق، أو مع المعايير التي توضع من قبل مختصين، سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الإقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الإستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال، ويستفاد من هذه المعايير لمقارنة أداء المنشاة معها.
- ✓ **المعايير القطاعية:** وهي تمثل معدل (متوسط، وسيط، منوال) الأداء في القطاع أو فروعه المختلفة التي تنتمي إليها المنشأة، إذ يعتمد على التصنيف المعياري للأنشطة الذي أعدته وتعدله سنوياً هيئة الأمم المتحدة.

وفيما يلي مخطط توضيحي لمعايير التحليل المالي:

الشكل رقم(3): معايير التحليل المالي

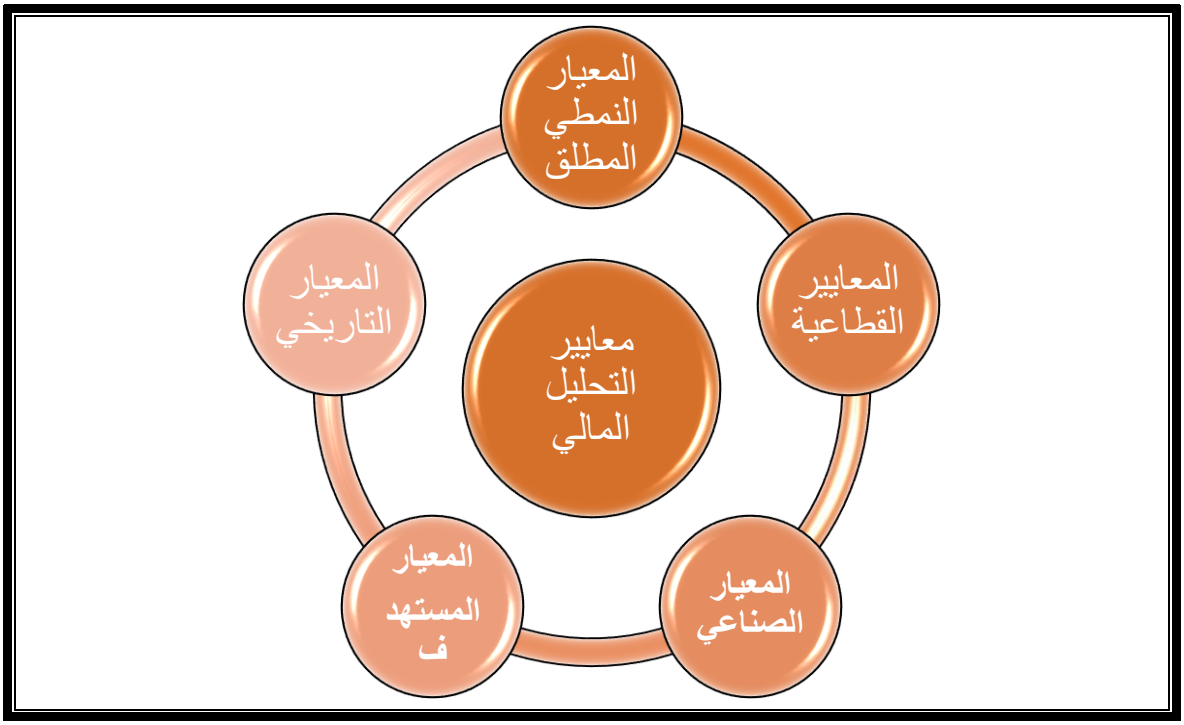

[1] جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سبق ذكره، ص65.

المصدر: من إعداد الطلبة.

المبحث الثالث: الأدوات المستعملة في التحليل المالي

سيتم في هذا المبحث التعريف بأهم أساليب التحليل المالي التقليدية التي تُستخدم لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وسنتناول في ذلك النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

المطلب الاول: القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي

1_ قائمه الدخل :

وتوضح الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية، مقارنة بالمصروفات المستنفذة في تحقيقها مع صافي نتيجة مال الفترة إن كانت ربح أو خسارة ثم بعد ذلك اوجه توزيع الأرباح وما يتم إحتجازه.

وكما هو الحال بالنسبة لقائمة المركز المالي لابد من توفر بعض الشروط في قائمه الدخل لجعلها مناسبة لأغراض التحليل المالي من قبل رجال الأعمال، فبالإضافة لشروطها الشكلية لابد هنا أيضا من مراعاة مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ الإفصاح الكامل سواء في تبويبها أو في دمج عناصرها وذلك بكيفية تحقيق ما يلي:

- الإفصاح عن الإيرادات حسب مصادرها، مما يتطلب إظهار إيراد المنشأة من نشاطها العادي مستقلا عن إيراداتها المحققة من مصادر أخرى، وهذا ما يستدعي بالمقابل إظهار مصروفات النشاط مستقلة عن المصروفات والخسائر الأخرى.

الإفصاح عن كل من مجمل ربح النشاط، وصافي ربحه في بندين مستقلين قبل الوصول إلى صافي الربح العام[1].

ومن عناصرها: [2]

- ✓ المبيعات: هو البند الأول في قائمة الدخل، وهناك الكثير من العوامل التي تؤثر فيه وتدفع إلى زيادته أو نقصانه مثل توفر الأسواق الداخلية والخارجية، وكذلك جودة المنتج والسياسة التسعيرية التي تتبعها المؤسسة، فجودة المنتج ومقدار التنافسية في الأسواق يؤدي إلى زيادة المبيعات ;
- ✓ تكلفة المبيعات: ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة أو نقص التكلفة، هو إرتفاع أو إنخفاض أسعار المواد المشتاة، بغض النظر إن كانت مواد جاهزة الصنع فيما يخص الشركات التجارية، أو المواد الأولية التي تدخل في العملية التصنيعية، إضافة إلى كلفة الأجور المباشرة ;
- ✓ هامش الربح: يتأثر هذا البند بالعنصرين السابقين: المبيعات وتكلفة المبيعات، فهما يؤثران إيجاباً أو سلباً فيه، وكلما كانت إتجاهات هذا العنصر من قائمة الدخل في إرتفاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل بفعالية تمكنها من مواجهة التزاماتها.
- ✓ المصاريف الإدارية: هذا العنصر من عناصر قائمة الدخل يشمل الكثير من العناصر، مثل: الرواتب الإستهلاكات الإيجارات، وجميعها في حال زيادتها تحمل الكثير من المؤشرات، فالرواتب مثلا قد يعني زيادة في رواتب الموظفين أو تعيين المزيد من هؤلاء الموظفين، أما الإنجازات فيجب البحث عن مؤشراته من خلال هل تم إستئجار المزيد من المباني لإستخدامها كمعارض بيع مثلاً، أو هل كان هنالك زيادة في الإيجارات تطبيقاً لبعض القوانين في البلد التي تعمل به المؤسسة. أما الإستهلاكات، فإن زيادتها لا يمكن أن يعني إلا أن المؤسسة قد فهذا يعين أن المؤسسة تتبع سياسة بيعيه متحفظة فيما يخص البيع بالأجل ;

بالإضافة إلى: [3]

- ✓ المخزون (البضاعة) : ترتبط التغيرات في المخزون بالتغير في المبيعات، فإذا زادت كمية المخزون فهذا يعني زيادة في المبيعات وقد تعطي مؤشراً على توسع المؤسسة، وأيضاً إذا زاد المخزون ولم يكن هنالك زيادة في المبيعات فيجب البحث عن إحتمال زيادة في أسعار البضاعة (المخزون) في الخارج ولجوء

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 9 10.
[2] نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2012، ص 82 83 84.

[3] نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 84.

المؤسسة إلى تكديس المخزون تحسباً لزيادة الطلب. أما في حال عدم الزيادة في المبيعات ولم تظهر زيادة على أسعار السلع في الخارج، فإن هذا قد يعطي مؤشراً سلبياً على عدم قدرة المؤسسة في تصريف مخزونها من البضاعة، أما إذا سجلت الإتجاهات نقصاً في كمية المخزون وزيادة في المبيعات فإن هذا يدل على سرعة دوران المخزون مما يؤثر إيجابيا على سيولة، المؤسسة وعلى نتائج الأعمال ;

- ✓ الأصول الثابتة: عند الحديث عن الأصول الثابتة وإتجاهاتها، فهناك إحتمال زيادتها، وهنا على المحلل المالي أن يبحث فيما إذا قامت المؤسسة بزيادة أصولها، وهل هي ناتجة عن فتح خطوط إنتاج جديدة وتوسع في عملياتها الإنتاجية. أما في حالة النقص، فعلى المحلل المالي أن يبحث فيما إذا قامت المؤسسة بالإستغناء عن بعض أصولها وهل هو ناتج عن إقفال لبعض خطوط الإنتاج أو التخلص من بعض معداتها التي تعمل في مجال المبيعات مثلاً، وهنا يجب الربط بين الإتجاهات وإتجاهات المبيعات ;
- ✓ الدائنون: إن رصد إتجاهات الدائنون يبين مدى إعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية، وكذلك ربط تلك الإتجاهات بالمؤشرات الحاصلة في المخزون ;
- ✓ حقوق الملكية: إن مجرد الزيادة في حقوق الملكية يعني أن هناك ارتفاعاً في رأس المال قد يكون ناتجاً عن إصدار أسهم جديدة، أو قد يكون ناتجاً عن زيادة في الأرباح المحتجزة، وهذا يعني زيادة إعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الداخلية. أما الإخفاض في رأس المال فقد يكون مؤشراً على خسائر تتكبدها المؤسسة.

2 _ الميزانية العمومية وعناصرها :

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة الإستغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو كل سنة، لكل ما تملكه من أموال الأصول وكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية سواء كانت ربح أو خسارة، وتنقسم إلى[1]:

- الجهة اليمنى تمثل الموجودات : وهي عبارة عن الاصول المملوكة للمؤسسة ;
- الجهة اليسرى تمثل المطلوبات : وهي التي بحوزة المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة.

عناصر الميزانية:

[1] بن زعمة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

إن أي ميزانية محاسبية تتكون من عناصر الأصول التي تمثل ممتلكات المؤسسة، وعناصر الخصوم التي تمثل مصادر هذه الممتلكات، وقد إعتمد النظام المحاسبي المالي SCF في تصنيف عناصر الميزانية على معيار العناصر الجارية والعناصر غير الجارية. [1]

✓ **عناصر الأصول**

بالنسبة لعناصر الأصول فتتكون من أصول جارية وأصول غير جارية.

- **الأصول غير الجارية:**

وهي تلك الأصول الموجهة للإستعمال الدائم والمستمر في إحتياجات نشاط المؤسسة مثل التثبيتات العينية والمعنوية أو الأصول التي تمت حيازتها بهدف توظيفها في الآجال الطويلة أو تلك التي لا يمكن تحقيقها أو إنجازها في أقل من 12 شهرا بداية من تاريخ الإقفال .

- **الأصول الجارية:**

وهي الأصول التي يمكن للمؤسسة إنجازها، بيعها أو إستهلاكها في إطار دورة الإستغلال العادية، أو تلك الأصول المنجزة أساسا، بهدف تداولها أو البقاء عليها لفترات قصيرة الأجل (12 شهرا على الأكثر) مثل المخزونات، الحقوق، النقديات وما شابهها.

✓ **عناصر الخصوم:**

أما بالنسبة لعناصر الخصوم التي تمثل مصادر الأموال المستخدمة فهي تخضع إلى معيار الجارية وغير الجارية وهي كالأتي:[2]

- **الأموال الخاصة:**

هي تلك التي استثمرها الملاك أو المساهمين.

- **الخصوم غير الجارية:**

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، البحرين المنامة، بدون طبعة، 2022، ص 18.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وهي تلك الأموال التي تم استثمارها من قبل مقرضين غير ملاك مقابل فائدة بالإضافة إلى باقي عناصر الخصوم التي تعتبر جارية .

- **الخصوم الجارية** :

تصنف العناصر على هذا الأساس عندما ينتظر تسوية العنصر المعني في إطار دورة الاستغلال العادية (21 شهرا) وتتضمن حسابات الغير الدائنة وخزينة الخصوم.

شكل الميزانية العمومية:

تعددت أشكال الميزانية من بلد لأخر لكن هذا الاختلاف في الشكل لم يستطيع أن يلغي العلاقة المتبادلة بين عناصرها الأساسية.

وفيما يلي الجدول المبسط للميزانية:

جدول رقم (1): الميزانية جانب الأصول

الأصل	ملاحظة	إجمالي N	إهتلاك الرصيدN	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مبان					

تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجرى إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة لها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض واصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنقيد					
حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الأخرون					
الضرائب وما شابهها					

حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

جدول رقم (2): الميزانية جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات وإحتياطات - إحتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / نتيجة المبلغ (1)			

رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة دوي الأقلية (1)			
المجموع:			
الخصوم الغير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم الغير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون اخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

3_ جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي متمم يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة المؤسسة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة فإن جدول النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية .

يتم من خلال جدول حسابات النتائج عرض مختلف أعباء المؤسسة إما حسب وظيفتها (تكاليف التصنيع تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية ... إلخ) أو حسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، نفقات المستخدمين ... إلخ) أي على الأساس الذي يقدم من خلاله معلومات صادقة حول وضعية المؤسسة، ويجب أن يشمل كحد أدنى العناصر التالية:[1]

- إيرادات ونتائج أنشطة الاستغلال ;
- الأعباء المالية ;
- الأعباء الضريبية ;
- النتيجة من الأنشطة العادية (الجارية) ;
- الأرباح والخسائر من الأنشطة غير العادية ;
- صافي الربح أو الخسارة للدورة الجارية.

وبطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلا أنه يشجع على تطبيق طريقة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، وفي حال إختيار المؤسسة إلى طريقة الأعباء حسب وظائفها ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة فيما يتعلق بالإهتلاكات، خسائر نفقات المستخدمين ...الخ.

تعطى مكونات جدول حساب النتائج حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3): جدول حساب النتائج.

ر.ح	البيان	المبالغ
70	مبيعات المنتوجات الملحقة	
72	الإنتاج المخزن	
73	الإنتاج المثبت	
74	إعانات الاستغلال	

[1] بن زعمة سليمة، بروال بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

1	**انتاج السنة المالية**	
60	المشتريات المستهلكة	
61	خدمات خارجية خارجية أخرى	
2	**استهلال السنة المالية**	
3	**القيمة المضافة**	
63	أعباء المستخدمين	
64	الضرائب والرسوم	
4	**إجمالي فائض الاستغلال EBE**	
75	المنتوجات العملياتية الأخرى.	
65	الأعباء العملياتية الأخرى	
68 78	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة استرجاعات عن المؤونات وخسائر القيمة	
5	**النتيجة العملياتية**	
76	المنتجات المالية	
66	الأعباء المالية	
6	**النتيجة المالية**	
7	**النتيجة المالية قبل الضريبة**	
69	الضرائب على الأرباح	
	مجموع منتجات الأنشطة العادية	
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	
77	عناصر الغير العادية – منتجات	
67	عناصر الغير العادية – أعباء	
9	**النتيجة غير العادية**	
10	**صافي نتيجة السنة المالية**	

المصدر: Https://elearn.univ-tlemcen.dz 17/04/2023 20:03

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

1_تعريف رأس المال العامل : FRNG

لا يوجد تعريف عام متفق عليه لرأس المال العامل كثيراً ما يشار إلى رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويشار إليه أحيانا على أنه عبارة عن مجموعة من الموجودات المتداولة.

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة. ويمكن حساب راس مال العامل بطريقتين: [1]

من أسفل الميزانية: رأسمال العامل الصافي = الأصول المتداولة _ الديون القصيرة.

ونجد من أنواعه ما يلي: [2]

1) **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة:

رأس المال العامل الخاص= أموال خاصة _ أصول ثابتة.

من اعلى الميزانية: راس المال العامل الصافي = الاموال الدائمة _ الاصول الثابتة.

2) **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموعة الأصول المتداولة حيث أن رأس المال العامل الأجنبي يمثل **مجموع الأصول المتداولة.**

3) **رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي):**

وهو من رأس المال العامل الإجمالي الذي تموله رؤوس الأموال الأجنبية، والمتمثلة في إجمالي، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك

[1] نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2012، ص 133 134.

[2] كريم قوبة، محاضرات في التحليل المالي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2019 2020، ص 23.

والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملحاً في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة ويحسب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي (الخارج) = مجموع الديون.

2 _ إحتياجات رأس المال العاملBFR

إن نشاط المؤسسة الإستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس مال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى بإحتياجات رأس المال العامل. وتحسب بالعلاقة التالية: [1]

إحتياجات رأس المال العامل=

(الأصول المتداولة _ القيم الجاهزة) _ (ديون قصيرة الأجل _ سلفات مصرفية)

- **حالات إحتياجات رأس المال العامل:**

الحالة الأولى (إحتياجات رأس المال العامل أكبر من 0): معناه إحتياجات الدورة، موارد الدورة، نجد في أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال أي دورة الاستغلال لا تغطي كل إحتياجاتها.

[1] سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019، ص ص 422 423.

الحالة الثانية (إحتياجات رأس المال العامل أصغر من 0): يعني الموارد تغطي الإحتياجات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال موجب ولكن عملياً يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار

الحالة الثالثة (إحتياجات رأس المال العامل تساوي 0): يعني أن موارد الدورة تغطي إحتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الإستغلال وفي حالة عابرة أو مستمرة.

رأس المال العامل يختلف عن إحتياجات رأس المال العامل من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائم وإحتياجات رأس المال العامل تعتبر الدورة وحيدة فقط.

3_الخزينة:Tn

وردت عدة تعاريف للخزينة ويمكن تعريفها كما يلي: [1]

- الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة بإستثناء السلفيات المصرفية;
- كما يمكن معرفتها عن طريق لفرق بين رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل;
- كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها;

يمكن تعريف خزينة المؤسسة أيضا بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة إستغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب بالعلاقة التالية:

Tn = رأس المال العامل _ إحتياجات رأس المال العامل.

Tn = قيم جاهزة – سلفات مصرفية

حالات الخزينة:

✓ **الحالة الألى**: الخزينة = 0 (رأس المال العامل = إحتياجات رأس المال العامل)

[1] ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، تخصص ادارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016 2017، ص27 28.

تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أننا أمام الوضعية المثلى، إن الوصول لهذه الحالة يتم بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

✓ **الحالة الثانية:** الخزينة < (رأس المال العامل > إحتياجات رأس المال العامل)

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

✓ **الحالة الثالثة:** الخزينة < (رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل)

المؤسسة في هذه الحالة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة وإما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

تعريف النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الإستفادة منها في تقييم أداء المنظمات من مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم: [1]

وتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في إشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين، وهناك بصفة

[1] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 231.

عامة مجموعة من الحدود التي يجب أن يعمل في ظلها المحلل المالي إذا ما أراد الإستعانة بالنسب المالية وتمثل هذه الحدود فيما يلي:

- تحديد الهدف من عملية التحليل المالي ;
- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل ;
- تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة لكل بند ;
- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة;
- إختيار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل ;
- تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات ;

التي تشير إليها تلك النسبة. ويمكن تصنيفها الى ما يلي:

أنواع النسب المالية: يوجد مجموعة من النسب نذكر منها:

1_ نسب السيولة : تهدف مجموعة نسب السيولة إلى تحليل وتقسيم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة المشروع على مقابلة إلتزاماته الجارية، ومن الجدير بالملاحظة أنه يجب دفع الإلتزامات الجارية من الأصول النقدية وشبه النقدية، وكذلك من التدفق العادي للنقدية الناتجة من المبيعات النقدية وتحصيل الذمم، وعلى ذلك يكون من الضروري على إدارة المشروع الاحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة ذلك أن تحصيل الذمم وتحويل المخزون السلعي الى نقدية يتطلب فترة زمنية، ويمكن تلخيص هده النسب فيما يلي[1] :

✓ **نسبة السيولة العامة** :

توضح درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة (للإلتزامات قصيرة الأجل ويعتبر إرتفاعها مؤشر السيولة معتبرة، كما أنها تعكس مستوى رأس المال العامل الدائم بإعتبارها نسبة مئوية فهي أكثر دلالة من القيمة المطلقة له خاصة عند المقارنة بين السنوات لنفس المؤسسة أو مع مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع، وتحسب نسبة السيولة العامة كما يلي :

[1] سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، 2006، ص 229.

نسبة السيولة العامة –الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة × 100%

✓ **نسبة السيولة المختصرة (السريعة):**

من الانتقادات الموجهة لنسبة السيولة العامة هو إفتراضها ان كل عناصر الأصول المتداولة هي أصول يسهل تحويلها إلى نقدية وبذلك لا يكون هذا الإفتراض سليما دوما، توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل بالإعتماد على الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقديات دون الأخذ بعين الإعتبار قيم الإستغلال (المخزونات)، إذ يتم إستبعاد قيم الإستغلال من الأصول المتداولة بإعتبارها بطيئة التحول إلى سيولة أو لما قد يسببه من مشاكل عند التحليل والتي تنشأ من إختلاف طرق تقييم مخزون أخر المدة أو أن هذه المخزونات قد يحتاج إلى فترة طويلة أكثر من الدورة المالية لبيعه، وقد يتم بيعه بمبلغ أقل من قيمته الحقيقية، تحسب نسبة السيولة المختصرة كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = الأصول المتداولة – قيم الاستغلال / الخصوم المتداولة × 100%

✓ **نسبة السيولة الجاهزة:**

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد الإلتزامات قصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الجاهزة والموجودة تحت تصرفها فقط دون أن تلجأ إلى تحويل باقي الأصول الأخرى إلى نقدية، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة كما يلي: [1]

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة × 100%

2_ نسب النشاط:

تستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة للمنشأة في إقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الموجودات[2].

✓ **معدل دوران إجمالي الأصول:**

[1] كريم قوبة، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص 46

كما يعرف بنسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول، وتستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المنشأة في إستغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات، ويشكل إجمالي الأصول هنا مجموع الميزانية العمومية. ويقاس معدل دوران إجمالي الأصول بالمرات، والحصول على معدل دوران عال للموجودات يعتبر مؤشرا على إستغلال المنشأة لأصولها بفعالية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على حجم المبيعات فتزيد، بينما الحصول على معدل دوران منخفض يعطي مؤشراً على فشل إدارة المنشأة في إستغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات وهنا يجب على المنشأة العمل على وضع السياسات الكفيلة برفع حجم المبيعات أو تقليص حجم إستثماراتها في أصولها عبر التخلص من بعضها إذا كانت سبباً في انخفاض المبيعات.

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال÷ مجموع اأصول

معدل دوران الأصول غير الجارية:

يمكن للمحلل المالي أن يحصر العلاقة بين صافي المبيعات والأصول الثابتة فقط من خلال معدل دوران الأصول الثابتة التي تأخذ الصيغة التالية: صافي المبيعات معدل دوران الأصول الثابتة الأصول الثابتة حيث أن الأصول الثابتة تعبر عن إجمالي كلف هذه الأصول. وكما هو الحال في مؤشرات الإرتفاع والإنخفاض في معدل دوران إجمالي الأصول فإن مؤشر الإرتفاع في هذه النسبة يعطي مدلولات على كفاءة إدارة المنشأة في إستغلال أصولها الثابتة أحسن إستغلال في توليد المبيعات، بينما مؤشر الإنخفاض يبين عدم وجود توازن بين المبيعات وحجم إستثمارات المنشأة في أصولها الثابتة. التي تأخذ الصيغة التالية: [1]

معدل دوران الأصول غير جارية = رقم الأعمال / الأصول الغير جارية

✓ معدل دوران الأصول الجارية:

وتظهر هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في إستثمار مواردها المالية (رأس المال العامل) المتاحة في الأصول المتداولة، وكذلك الأمر مساهمة هذه الأصول في المبيعات المحققة.

وإرتفاع هذه النسبة مؤشر جيد على كفاءة المنشأة وتحسب حسب العلاقة التالية: [2]

[1] مؤيد راضي خنفر، عيان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ندخل نظرية وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 2011، ص61

[2] منير شاكر محمد، د. اسماعيل اسماعيل، د. عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعو القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2005، عمان، ص79.

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية

✓ **معدل دوران المخزونات:**

يوضح عدد المرات التي يتحول فيها المحزون السلعي إلى مبيعات أو مخزون المواد الأولية إلى منتجات، وكلما كانت سرعة دوران المحزون كبيرة كلما إقتصدت المؤسسة التكاليف وتفادت إشكالية السيولة، وتجب الإشارة على أنه يتم الإعتماد على السلع المعدة للبيع لقياس وحساب هذا المعدل ففي المؤسسات التجارية يتم حساب معدلات دوران البضائع، أما في المؤسسات الصناعية فيتم حساب معدل دوران المنتجات التامة الصنع، وتحسب هذه المعدلات كما هو موضح في العلاقات الآتية:

معدل دوران البضاعة = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط محزون البضاعة

معدل دوران المنتجات التامة = تكلفة المنتجات التامة المباعة / متوسط مخزون المنتجات التامة

معدل دوران المواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط مخزون المواد الأولية

بحيث يتم حساب متوسط أي مخزون من هذه المخزونات كما يلي:

متوسط محزون المنتجات التامة = (مخزون بداية المدة للمنتجات التامة + مخزون نهاية المدة للمنتجات التامة) / 2

متوسط المخزون البضاعة = (مخزون بداية المدة البضاعة + مخزون نهاية المدة البضاعة) / 2

متوسط المخزون المواد الأولية = (مخزون بداية المدة المواد الأولية + مخزون نهاية المدة المواد الأولية) / 2

وللحصول على مدة التصريف للمنتجات أو البضائع أو المواد الأولية تقوم بقسمة 360 يوم على معدل دوران المخزون المعني بالحساب كما يلي[1]:

مدة تصريف المنتجات التامة = 360 / معدل الدوران المنتجات التامة

مدة تصريف البضاعة = 360/ معدل الدوران البضاعة

مدة تصريف المواد الأولية = 360/ معدل الدوران المواد الأولية

[1] منير شاكر محمد وأخرون، مرجع سبق ذكره، 79.

تغير مدة التصريف عن المدة الزمنية التي تستغرقها المنتجات أو البضائع ابتداء من تاريخ دخولها للمخازن إلى تاريخ تصريفيها للبيع أو لعملية الإنتاج إذا كانت مواد أولية، وكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كان ذلك أفضل للمؤسسة وتفادت إشكالية السيولة العاطلة أو ندرة السيولة.

✓ **معدل دوران الزبائن:**

يمثل معدل دوران الزبائن العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات، وبذلك يقصد هنا بمجموع الحقوق على الزبائن كل الحقوق التي مصدرها رقم الأعمال، يحسب معدل دوران الزبائن بالعلاقة الآتية :

معدل دوران الحقوق على الزبائن = رقم الأعمال بالضريبة/ مجموع الحقوق على الزبائن

ولحساب مدة التحصيل تقوم بقسمة 360 يوم على معدل الدوران كما يلي :

مدة تحصيل الحقوق على الزبائن = 360/ معدل دوران الحقوق على الزبائن

تمثل مدة تحصيل الحقوق على الزبائن المدة المتوسطة للبيع الأجل أو المدة المتوسطة التي تمكنها المؤسسة لتحصيل حقوقها من تاريخ بيع المنتجات، وكلما كانت مدة تحصيل الحقوق على الزبائن قصيرة كان ذلك أفضل للمؤسسة وتفادت مشكلة السيولة.

✓ **معدل دوران ديون الموردين :**

يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة وتشمل ديون الموردين كل المبالغ المسجلة في حسابات الموردين الناتجة عن شراء البضاعة بالنسبة للمؤسسات التجارية والمواد الأولية بالنسبة للمؤسسات الصناعية، يحسب معدل دوران ديون الموردين بالعلاقة الآتية :

معدل دوران الموردين = مجموع المشتريات بالضريبة / مجموع ديون الموردين

ولحساب مدة التسديد ديون الموردين تقوم بقسمة 360 يوم على معدل دوران ديون الموردين وذلك كما يلي:

مدة تسديد ديون الموردين = 360/ معدل دوران ديون الموردين

تمثل مدة التسديد المدة المتوسطة للبيع الأجل أو المدة المتوسطة التي يمنحها الموردون للمؤسسة من أجل الوفاء بإلتزاماتها المترتبة عن شراء المواد الأولية والبضاعة، وبذلك كلما كانت مدة التسديد طويلة كان ذلك أفضل للمؤسسة وبذلك تكون قد تحصلت على مورد مالي لتوسيع دورة الاستغلال أو هي في يسر مالي من جانب تسديد ديون الاستغلال. [1]

3_ نسب الربحية:

الربحية تعني قياس مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة. ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايداً وخاصة من قبل المالكين (المساهمين) والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط إستثماري إقتصادي. ومن أنواعها:[2]

✓ هامش الربح الصافي (الإجمالي):

وتعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات وأعلى نسبة تشير إلى الشركة الأكثر ربحية والتي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى هامش الربح يظهر كنسبة مئوية، على سبيل المثال نسبة هامش الربح 20%، تعني أن الشركة قد حققت ربحاً صافياً مقداره 0.20 مقابل كل دينار من المبيعات. وللتحليل المستفيض، لا بد من مقارنة نتائج هذه النسبة بمثيلاتها في السنوات السابقة، وبالنسب المعيارية، أو نسب السوق، حيث أن زيادة الأرباح لا تعني أن هامش الربح للشركة قد تحسن، فإذا زادت التكاليف بمعدل أكبر من معدل المبيعات، فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض هامش الربح.

هامش الربح = النتيجة الصافية / المبيعات

العائد على الإستثمار

وتدل هذه النسبة على كفاءة وربحية الشركة من الإستثمارات الرأسمالية ومن وجهة نظر إستثمارية، فإن هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الإقتراض، وإلا فإن أي زيادة في الإقتراض ستعمل على تخفيض أرباح المساهمين. ويمكن إحتساب العائد على متوسط رأس المال المستثمر، بقسمة رأس المال المستثمر في بداية ونهاية الفترة، لإعطاء صورة أكثر دقة عن ربحية الشركة، وخصوصاً في الحالات التي يتغير فيها رأس المال

[1] كريم قوبة، مرجع سابق، ص ص 24 25.
[2] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المستثمر بشكل كبير خلال السنة المالية وأحياناً يستخدم المحللون الماليون الربح قبل الفوائد والضرائب ليشمل الإيرادات والمصروفات الأخرى، حسب الصيغة التالية:

العائد على الإستثمار = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

العائد على حقوق الملكية:

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان. ذلك ايجابياً وتهم هذه النسبة مالكي المنشأة (المساهمين) لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة، والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر، وإذا كانتا متساويتان فهذا يعني أن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون. [1]

العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

4_نسبه المديونية :

مجموعة نسب لقياس كفاءة الأموال المستثمرة والتعرف على هيكلة مصادر التمويل (مساهمين وإقتراض)، وإدارتها بما أن رأس المال المستثمر يتم توظيفه في الأصول للعمليات التشغيلية، إذا هذه النسب تتعامل بشكل مباشر مع مكونات الأصول المستثمرة ومصادر التمويل. [2]

ومن أنواعها: [3]

✓ **نسبة المديونية العامة:**

وهذه النسبة تقيس مجموع ديون المؤسسة إلى مجموع الأموال الخاصة (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الإحتياطي)، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان هذا مؤشراً على إيجابية وضع المؤسسة المالي ويجب ألا تتجاوز هذه النسبة (100%)، ويمكن الوصول إلى هذه النسبة من خلال المعدلة التالية:

نسبة المديونية العامة = مجموع الديون / الأموال الخاصة

نسبة المديونية قصيرة الأجل

1 منير شاكر محمد، و أخرون، مرجع سبق ذكره، ص58.
[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص145.
[1] نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص48 49.

وهذه النسبة تبين العلاقة بين المديونية قصيرة الأجل مع حقوق الملكية، وبما أنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من تتحملها المؤسسة، يجب ألا تزيد النسبة عن (100%). ويمكن إيجاد تلك النسبة من خلال المعادلة التالية:

نسبة المديونية قصيرة الأجل = ديون قصيرة الأجل / الأموال الخاصة

✓ **نسبة المديونية طويلة الأجل**

وهذه النسبة تبين العلاقة بين الديون طويلة الأجل وبين الأموال الخاصة في المؤسسة (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الإحتياطي) ويجب ألا تتجاوز هذه النسبة عن (100%)، لأن هذا يعني أن الأموال الخاصة أقل من الديون طويلة الأجل. ويمكن إيجاد هذه النسبة وفق المعادلة التالية:[1]

نسبة المديونية ط و م الأجل = ديون م و ط الأجل / الأموال الخاصة

5_مؤشرات المردودية:

تشمل مؤشرات المردودية كل من مؤشر المردودية الإقتصادية ومؤشر المردودية المالية.

✓ **المردودية الإقتصادية:**

المردودية الإقتصادية هي قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة بصرف النظر عن أسلوب التمويل المتبع، أي دون أخذ قراراتها المالية بعين الإعتبار وهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في توليد نتيجة الاستغلال، وذلك بمقارنة ما إستثمرته المؤسسة من أموال بالنتيجة المرجوة من ذلك الإستثمار ويعبر عن المردودية الإقتصادية بالعلاقة: [2]

[1] نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص48 49.

[2] زعيش محمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة استقصائية عن عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة-، اطروح مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، 2019 2020، جامعة باجي مختار، عنابة، ص62.

نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الإقتصادية / رأس المال المستثمر

حيث النتيجة الإقتصادية هي النتيجة قبل طرح المصاريف المالية مع إستبعاد العناصر الإستثنائية، وتحسب عادة بعد طرح الضريبة.

✓ **المردودية المالية:**

تعرف المردودية المالية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة تمنح للمساهمين لتمكينهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطار اقتصاد السوق، كما تعرف بأنها ربحية رأس المال المقدم من المساهمين .

إن المردودية المالية هي العائد على حقوق المساهمين، فهي تأخذ في الإعتبار تمويل المؤسسة وحجم الديون المالية مقارنة بالأسهم في رأس المال المستثمر وتحسب المردودية المالية بالعلاقة:[1]

المردودية المالية = نتيجة الدورة / الأموال الخاصة

6_نسب التويل:

ويمكن تقسيمها الى ما يلي:[2]

نسب التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فان رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

[1] محمد العيفة، وليد بشيشي، أثر تغير الصرف على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر-، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 12، نوفمبر 2018، ص49.

[2] سعداوي مراد مسعود، د. مختاري فتيحة، د. بوساحة محمد لخضر، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، مجلة المعيار، العدد 04، 2020، ص 19.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

✓ **نسبة التمويل خاص:**

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أردت ذلك والعكس صحيح.

نسبة التمويل الخاص –الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

✓ **نسبة الملاءة المالية العامة:**

تقيس هذه النسبة معدل تغطية الديون الطويلة والقصيرة الأجل بإستعمال أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت الملاءة المالية للمؤسسة أحسن، أي أنه في حالة التصفية يمكن بيع أصول المؤسسة لتسديد التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل. وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة الملائة المالية: مجموع الأصول / (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية)

✓ **نسبة الاستقلالية المالية:**

تقيس العلاقة الأولى درجة إعتماد المؤسسة في تمويلها على الاستدانة أم إعتمادها على التمويل الذاتي، حيث يستحسن أن تكون محصورة بين 1 و2، بينما تقيس لنا العلاقة الثانية حجم الأموال الخاصة مقارنة بمجوعة موارد المؤسسة، ويستحسن أن تكون بين 20% و 60%. نسبة القدرة على السداد تأخذ نسبة القدرة على السداد العلاقة التالية: [2]

نسبة الإستقلالية المالية: الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

✓ **نسبة القدرة على السداد:**

[1] خورية نبيل، مطبوعة محاضرات منشورة في مقياس مالية المؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، شعبة المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، إبراهيم سلطان شيبوط، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 53.

[2] بنية محمد، محاضرات في التحليل المالي، موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019، ص21.

توضح هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل في حالة إستخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي، حيث إذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد، فإن المؤسسة تتمتع بمقدرة على الإستدانة. وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة القدرة على السداد = الديون متوسطة وطويلة الأجل / قدرة التمويل الذاتي

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل إستطعنا معرفة طبيعة التحليل المالي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، فقد إستعرضنا أبرز ما يتعلق بالتحليل المالي، أحد الوسائل الأساسية لتقييم المشروعات والشركات، حتى وإن كان نشاطها التجاري صغيرًا، فإن تحليله ماليًا سيضمن لنا إستغلال الموارد والتعرف على المخاطر المالية التي قد تواجهنا في المستقبل، وذلك بغية معرفة مدى قوة المركز المالي للمؤسسة بتحديد نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها.

[1] بنية محمد، محاضرات في التحليل المالي، مرجع نفسه، ص 21.

الفصل الثاني:

الأداء المالي للمؤسسة.

تمهيد:

يحظى مفهوم الأداء المالي بأهمية كبيرة في تسيير المؤسسات سواء كانت صغيرة، متوسطة، أو كبيرة، ويعتبر من أبرز المفاهيم الإقتصادية حيث يشمل مجموعة من المؤشرات الأساسية المتعلقة بنجاح أو فشل المؤسسات ويساهم في تحديد كفاءة وفاعلية الأداء المالي للمؤسسة وكشف الإنحرافات التي يجب معالجتها وإتخاذ القرارات السليمة في المستقبل والتحقق من توجه المؤسسة الصحيح وضمان إستمراريها يكشف الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة.

وللإلمام بجميع ما يخص هذا العنصر تم تقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل الى الأداء.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لتقييم الأداء والأداء المالي.

المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الاول: مدخل الى الأداء.

بالنظر إلى أهمية الأداء للمؤسسات، يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم الشائعة والمنتشرة. يهدف إلى تحقيق الكفاءة وزيادة الإنتاجية من خلال تنفيذ العمليات بكفاءة وتحقيق نمو مستدام للمؤسسة والإستمرارية في السوق. يتعزز أداء المؤسسة من خلال تحقيق أفضل العمليات وإستخدام الممارسات الفعالة لتحقيق أهدافها بشكل مستدام.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول الأداء:

أولا: تطور مفهوم الأداء من النظرة التقليدية إلى النظرة الحديثة:

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية وعدم السكونية في محتواها المعرفي حيث عرف تطورا منذ بداية إستعمالاته الأولى إلى وقتنا الحالي، وهذا بفعل التطورات الإقتصادية وغيرها التي ميزت حركية المجتمعات البشرية، والتي كانت بدورها دافعا قويا لبروز إسهامات الباحثين في هذا الحقل من المعرفة، وتتجسد النظرة التقليدية للمفكرين في هذا المجال ومن بينهم المهندس تايلور رائد مدرسة الإدارة العلمية في إعطاء مفهوم دقيق للأداء والإهتمام بقياسه وهذا من خلال الدراسة الدقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها بقصد الوصول إلى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها، مع بداية القرن العشرين تحول إهتمام المؤسسات من إستراتيجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها إلى إستراتيجية التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء حينها في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية، غير أنه مع مرور الزمن عرف مفهوم الأداء تطورا جديدا في محتواه، فبدلا من الإعتماد على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء والتحكم في الأسعار تم الانتقال إلى الأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات عند تحديد مفهوم الأداء. [1]

ثانيا: تعريف الأداء:

للأداء مجموعة من التعاريف نكتفي بمايلي:

[1] أبو بكر بو سالم، هدى شهيد، دور أسلوب كايزن النموذج (الياباني) في تحسين أداء المؤسسة -دراسة حالة حول اتصالات الجزائر للهاتف النقال أوريدو -مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 8، أم البواقي، ديسمبر 2017، ص630.

التعريف الأول: هنالك عدة تعريفات للأداء حيث أن علماء الإدارة لم يتفقوا على تعريف واحد ولكنهم اتفقوا على المفهوم العام كل حسب نظرته، وقد عرفه بعض الباحثين بأنه تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف الموضوعة. ويعد مفهوم الأداء من المفاهيم التي نالت نصيباً وافراً من الاهتمام والبحث في الدراسات الإدارية بشكل عام وبدراسات الموارد البشرية بشكل خاص؛ وذلك لأهمية المفهوم على مستوى الفرد والمؤسسة ولتداخل المؤثرات التي تؤثر على الأداء وتنوعها. [1]

التعريف الثاني : يعرف الأداء من الناحية الإدارية بأنه القيام بأعباء الوظيفة من مسئوليات وواجبات وفقاً للمعدل المفروض أداؤه من العامل **الكف المدرب**. ويمكن معرفة هذا المعدل عن طريق تحليل الأداء performance analyse أي دراسة كمية العمل والوقت الذي يستغرقه وإنشاء علاقة بينهما. ولإمكان ترقية الموظف تجرى له اختبارات أداء ويعتمد في ذلك على تقارير أداء العامل لعمله ومسلكه فيه في فترة زمنية محددة. ويشير هذا التعريف إلى أنه يمكن معرفة معدل أداء الفرد وتقييمه عن طريق اختبارات الأداء المعتمدة على تقارير الأداء في فترة محددة وعلى ضوء ذلك يتم ترقيته. [2]

التعريف الثالث : حسب (P. RUKER): ينظر" دراكر" إلى الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال، حيث نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يُعد مقياساً للحكم في مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي وهو البقاء في سوقها واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس، ومن ثم تتمكن المؤسسة من المحافظة على التوازن في مكافأة كل من المساهمين والعمال.[3]

ثالثا: أهمية الأداء:

يمكن أن نحصر أهمية الأداء فيما يلي: [4]

يعد الأداء مقياسا لقدرة الفرد على أداء عمله في الحاضر، وكذلك على أداء أعمال أخرى مختلفة نسبيا في المستقبل، وبالتالي يساعد في إتخاذ قرارات النقل والترقية غالبا ما يتم ربط الحوافز بأداء الفرد، وهذا يؤدي إلى

[1] باسم مصطفى علي البساطي، أثر التدريب الإداري على الأداء الوظيفي، جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال، جامعة المنصورة، مصر، 2021، ص 58.
[2] محمد عبد الله حسن حميد، تطوير الأداء البحثي للجامعات في ضوء الإدارة بالقيم، دار عبداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 41.
[3] الشيخ الداوي، جامعة الجزائر، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد7، 2009\2010، ص 218:
[4] فايز عبد الرحمن الفروخ، التعلم التنظيمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 44.

اهتمام الفرد بأدائه لعمله ومحاولة تحسينه. يرتبط الأداء بالحاجة إلى الاستقرار في العمل، فإذا حدثت أية تعديلات في أنظمة الإدارة فإن العاملين ذوي الأداء المتدني يكونون مهددين بالاستغناء عن خدماتهم.

المطلب الثاني: مقاييس ومحددات الأداء :

أولا: مقاييس الأداء:

يمكن تصنيف معظم مقاييس الأداء ضمن واحد من التصنيفات الستة العامة التالية، غير أن بعض المنظمات يمكن أن تطور تصنيفاتها الخاصة بها حسب ما يلائم عملياتها إعتمادا على رسالتها: [1]

1) **الفاعلية:** هي خاصية من خصائص العمليات والتي تشير إلى درجة مطابقة المخرجات لمتطلبات المنظمة;
2) **الكفاءة** :هي خاصية من خصائص العمليات والتي تشير إلى درجة خروج عمليات المنظمة بالنتائج المطلوبة بأدنى كلفة من الموارد;
3) **الجودة** :هي مستوى تلبية المنتج أو الخدمة لمتطلبات وتوقعات العملاء;
4) **التوقيت:** هذه الخاصية تقيس مدى إنجاز العمل بشكل صحيح وفي الوقت المحدد له. إذ لابد من وضع معايير خاصة لضبط توقيتات الأعمال وعادة ما تستند مثل هذه المعايير على متطلبات العملاء;
5) **الإنتاجية:** وهي القيمة المضافة من قبل العملية مقسومة على قيمة العمل ورأس المال وجميع المستلزمات المستخدمة;
6) **السلامة:** هذه الخاصية تقيس جانب اللياقة العامة الكلية للمنظمة وبيئة العمل للعاملين.

وفي الجدول الأتي نوضح ماهية هذه المقاييس وكيفية التعبير عنها:

جدول رقم(4): مقاييس الأداء.

المقياس	يقيس	التعبير عنه بالوحدات
الكفاءة	قدرة المنظمة على أداء المهام.	المدخلات الفعلية إزاء المدخلات المخططة.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 78.

الفعالية	قدرة المنظمة على التخطيط لمخرجات عملياتها.	المخرجات الفعلية إزاء المخرجات المخطط لها.
الجودة	مسألة إنجاز وحدة العمل بشكل صحيح، وإن معايير التوقيت تحدده حسب إحتياجات العملاء.	عدد الوحدات المنتجة بشكل صحيح إزاء إجمالي عدد الوحدات المنتجة.
التوقيت	مسألة إنجاز وحدة العمل في الوقت المحدد وإن معايير التوقيت تحدده حسب إحتياجات العملاء.	عدد الوحدات المنتجة في الوقت المحدد إزاء إجمالي عدد الوحدات المنتجة
الانتاجية	حجم الموارد التي تستخدم لإنتاج وحدة عمل.	المخرجات ازاء المدخلات.

Source: Training Resources and Data Exchange, "Performance-Based Management Handbook Establishing an Integrated Performance Measurement System", Vol.2, 2001:p37.

وفيما يلي مخطط يوضح مختلف مقاييس الأداء:

الشكل رقم (4): مقاييس الأداء.

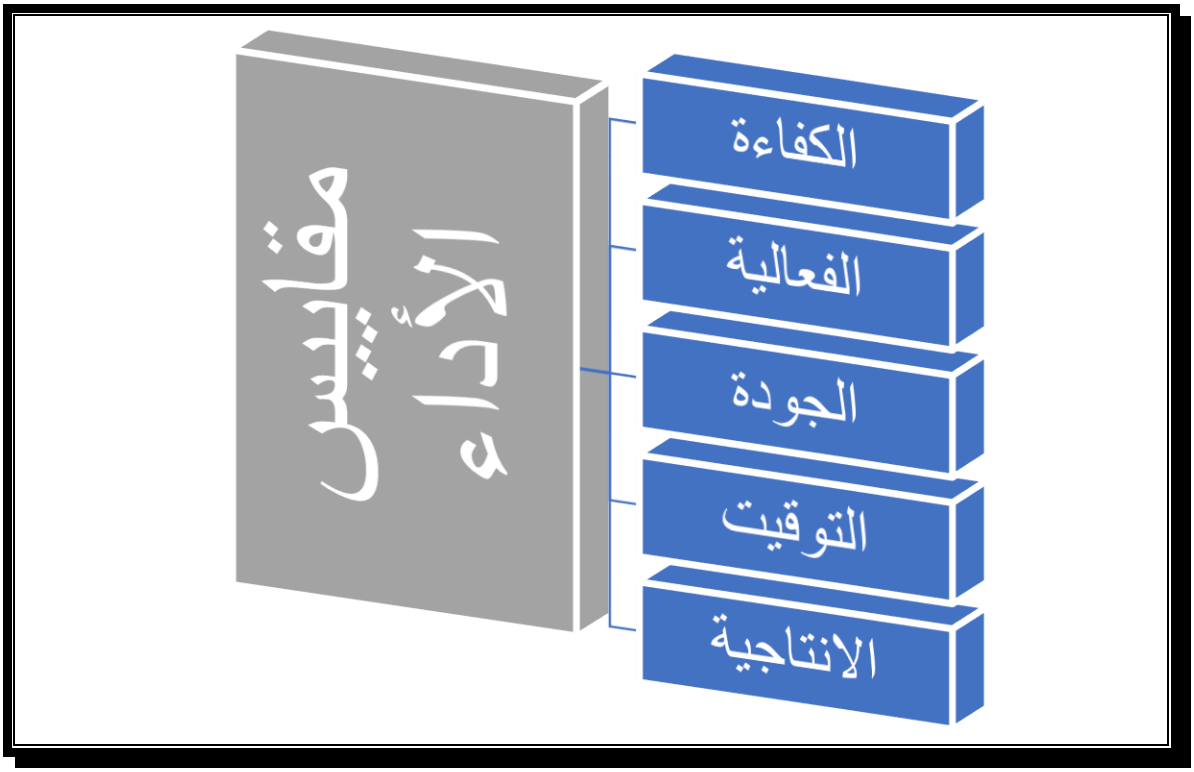

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانيا: محددات الأداء:

تتمثل هذه المحددات فيما يلي: [1]

الجهد: وهو كمية الطاقة التي يبذلها المستخدم لأداء عمله، وتكون هذه الطاقة ناتجة عن دوافع تؤثر في المستخدم ليبذل جهدا ;

- **محددات القدرات**: فهي نوعان قدرات مكتسبة وقدرات فطرية، فالقدرات المكتسبة هي التي تلعب فيها البيئة والزمن دورا في تكوينها وصقيها، أما القدرات الفطرية هي قدرات عقلية تتجلى في ذكاء الفرد ونباهته
- **الإدراك**: هو عملية ذهنية تقوم بالانتقاء والتنظيم وتعديل أو تغيير وتفسير المعلومات التي تأتي عن طريق الحواس وذلك حسب الانطباعات والمعايير;
- **الإدراك**: كل ما يتعلق من واجبات ومسؤوليات التي تحتويها الوظيفة. تؤثر في المستخدم ليبدل جهدا محددا ;
- **البنية التنظيمية الداخلية**: وهي كل ما يتوفر في المنظمة من تنظيمات تسهل وتنظم العملية الإنتاجية من آلات وطرق التنظيم الإداري من طرق القيادة ونظم التحفيز وأيضا نظم الاتصال الداخلي;
- **المحيط الخارجي**: المحيط الخارجي له تأثير على أداء العامل في منظمته مثل الرواتب التي تدفع في المؤسسات الأخرى.
- وفيما يلي مخطط توضيحي لمحددات الأداء:

الشكل رقم(5): محددات الأداء.

[1] أبو بكر بوسالم، هدى شهيد، مرجع سبق ذكره، ص632.

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: مقومات الأداء الجيد والعوامل المؤثرة فيه:

أولا: مقومات الأداء الجيد:

وهي: [1]

1) **الإدارة الإستراتيجية**: هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا، يكون مستمدا من الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال إحداث الملاءمة والتكييف مع البيئة الخارجية وصولا إلى أداء رسالتها، وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.
2) **الشفافية**: وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وأن يتصف الموظف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح

[1] مشعل جهر المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2010/2011، ص 16.

الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها. كما ينبغي على الموظف ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله.

3) **إقرار مبدأ المساءلة الفعالة:** وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها.

4) **وجود النظم المحاسبية:** النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة، في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الأداء:

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الإقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والإتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته، وفضلا عن كثافتها في التأثير في الأداء فهي مترابطة فيما بينها، أي أنها تشكل دوال فيما بينها، وكل التعقيدات السابقة نتجت عنها عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في الأداء.

فقد صنفها الدكتور علي السلمي إلى مجموعتين هما:[1]

مجموعة العوامل التقنية والتكنولوجية ومجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساسا: في المعرفة، التعلم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمل، حاجات ورغبات الأفراد.

كما صنف البروفيسور KUKOLECA العوامل المؤثرة في الأداء إلى مجموعتين هما:

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001-2002، ص23.

مجموعة العوامل الموضوعية وتشمل: العوامل الاجتماعية، والعوامل الفنية، **ومجموعة العوامل الذاتية** المتمثلة: في العوامل التنظيمية

أما البروفسور R-A-THIETART فيرى بأن العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء هي:

التحفيز، المهارات، مستوى العمل، والممارسات.

ويصنف بعض الباحثين العوامل المؤثرة إلى: **عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة:** والمتمثلة في متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة، **وعوامل خاضعة لتحكم المؤسسة.**

أما التقسيم الذي سينتهج في هذا المبحث هو التقسيم الأخير مع تعديل بسيط، **العوامل المؤثرة:** هي العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا والمتمثلة في التحفيز المهارات والتكوين والعوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة المرتبطة بالمحيط الخارجي للمؤسسة، التقنية والعوامل البشرية.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لتقييم الأداء والأداء المالي.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفاهيم عامة حول تقييم الأداء كمطلب أول، ثم معرفة الأهداف و الأدوات المستخدمة في المبحث الثاني، و أخيرا الأداء المالي و العوامل المؤثرة في كمطلب ثالث.

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء:

لقد وردت عدة تعاريف لتقييم الأداء نذكر منها مايلي:

التعريف الأول: يعرف تقييم الأداء على أنه عملية قياس موضوعية لكفاءة العاملين ومدى مساهمتهم في إنجاز الأعمال المحاطة بهم والحكم على سلوكهم وتصرفاتهم في العمل في فترة زمنية معينة ووفق معايير أداء محددة، وهو نظام يتم من خلاله تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم. [1]

[1] ليلى محمد مطالي، محاضرات في إدارة الموارد البشرية، دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017، ص91.

التعريف الثاني: يعرف على أنه العمل لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤديه، ويترتب على هذا التقييم وصف الفرد بمستوى كفاءة أو جدارة أو إستحقاق معين: **ممتاز، جيد جيدا، جيد، مقبول، ضعيف، ضعيف جدا.** هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها أرباب العمل. [1]

التعريف الثالث: يمكن تعريف تقييم الأداء على أنه عملية قياس مدى تحقيق المؤسسة الأهداف المرسومة مسبقا وهذا من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة بإستخدام مجموعة من المؤشرات ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقا في عملية التخطيط، وهذا من أجل معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة والتي تساعد المؤسسة على إتخاذ القرارات المناسبة. [2]

التعريف الرابع: وفقاً لما سبق يعكس تقييم الأداء بيان مدى قدرة الوحدة الإقتصادية على تحقيق أهدافها من خلال توفير وإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة لديها بكفاءة وفاعلية وإقتصادية، عن طريق إستعمال مجموعة من مؤشرات الأداء كمعايير موضوعة وفقاً لأهداف الوحدة ثم تشخيص الإنحراف بمقارنة مؤشرات الأداء الفعلي بمؤشرات الأداء الموضوعة مسبقاً ومن ثم العمل على معرفة أسباب الإنحرافات وإقتراح الحلول والمعالجات الملائمة لتلك الإنحرافات، بهدف تطوير العمل وتحسينه والوصول إلى أداء أفضل في المستقبل. [3]

أهمية تقييم الأداء:

يمكن حصر أهمية تقييم الأداء في مجموعة العناصر التالية: [4]

- **المكافأة:** بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي كانت أو كان عاملا في تحقيق الإنحراف الإيجابي، أي قدم أكثر مما هو مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح. فهو أداة للتحفيز على العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة.
- **تخطيط تعداد الأفراد:** إن عملية تقييم أداء الأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائصهم (المهارات) التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.

---

[1] عبد الله حسن عواد، إدارة وتقييم الأداء، دار جنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص9.

[2] جمال بن خليف طارق، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية وفق نموذج بطاقة الأداء المتوازن دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الإقتصادية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد7 ، العدد 1، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021، ص384.

[3] سحر طلال إبراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الإقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2013، ص 348.

[4] عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص33.

- **التكوين:** إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشتمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.
- **التحرك الداخلي:** إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموما في **الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح** قليلا ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات. ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل.
- **التدريب:** إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين. ولتقويم القصور وتحسين الأداء تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق (قبل التدريب) لنفس العمل وتحليل النتائج لإستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى إستخدامها في تقييم المتدربين.

المطلب الثاني: الأهداف والأدوات المستخدمة في تقييم الأداء:

أولا: أهداف عملية تقييم الأداء.

ينتظر من تقييم الأداء تحقيق الأهداف التالية للعاملين: [1]

- تطوير قابليات ومهارات العاملين;
- تحديد المعوقات التي يواجهها الأفراد للأداء الفعال;
- الإتفاق على خطة تتضمن تحسين الأداء مستقبلا;

أما بالنسبة لإدارة المنظمة، فإن عملية تقييم أداء العاملين تحقق لها الأهداف التالي:

- توفير المعلومات عن أداء العاملين ومدى مساهمتهم في تحقيق أهدافها;
- تحديد الأفراد الذين يمكن ترقيتهم إلى مناصب أعلى، والأفراد الذين يمكن إحالتهم على التقاعد أو الاستغناء عنهم؛
- تحديد نوع ومستوى الحوافز الممنوحة للعاملين;

[1] ليلى محمد مطالي. مرجع سبق ذكره، ص 93.

- تحديد الإحتياجات التدريبية المستقبلية من القوى البشرية اللازمة للمنظمة;
- تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها في مجال اختيار وتعيين وترقية العاملين في المنظمة.

ثانيا: الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء:

يشير إلى أن هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في عملية التقييم التي تعني القيام بالقياس للتأكد من أن الأداء الفعلي للعمل يوافق معايير الأداء المحددة، وهو مطلب ضروري لكي تحقق المنظمة أهدافها بناءً على المعايير الموضوعة، فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف في الجهود المبذولة، من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقا، ومن أهم هذه المؤشرات والمقاييس: [1]

1) **مقاييس الكفاءة:** ويقصد بها القدرة على تحقيق المطلوب إنجازه، فهي عنصر من عناصر النمو والتقدم للأفراد وللمنظمات، وهي تتطلب وجود رغبة لدى الأفراد في أعمالهم وقدرتهم يرتكز عليها تقييم الأداء ما يلي: عليه كي يستطيعوا إتقان عملهم.
2) **مقاييس الفاعلية:** ويقصد بها القدرة والنجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، فإذا نجح المديرون في تحقيق أهداف المنشأة فإنهم يوصفون بأنهم فعالون، وهكذا فإن الفاعلية تتعلق بالحصول على النتائج المتوخاة
3) **مقاييس الاقتصاد:** وهو يشير إلى العلاقة المادية والكمية بين عناصر رأس المال والعمل وبين المنتج النهائي، وبالتالي يمكن تحقيق أقصى كفاءة من خلال الحصول على أحسن إنتاج
4) **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** وهي مقاييس تتعلق بدمج المنظمة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.
5) **المؤشرات المالية:** وهي تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية بالمنظمة، مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها، ومن أهم ما تتميز به هذه المقاييس هو سهولة احتسابها، وتصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة. ولكن يؤخذ على مؤشرات الأداء المالية أنها تضعف الأداء. تاريخية بطبيعتها، فهي تركز على التقرير عن الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة، كما أنها لا تساعد المديرين على إدراك العوامل التي توجه النجاح في منظماتهم ولا تحفز المهارات والكفاءات التي تحاول المنظمات أن تبدع فيها، فضلا عن اختلاف طرق احتساب بعض هذه المقاييس مما يؤثر سلبا على دلالتها.

[1] مشعل جهر المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وفيما يلي مخطط توضيحي للأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء:

الشكل رقم(6): الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء.

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه:

للأداء المالي تعاريف كثيرة نذكر منها مايلي:

أولا: تعريف الأداء المالي:

التعريف الأول: يمكن تعريف الأداء المالي بشكل عام على أنه كفاءة وقدرة الشركة على إدارة أنشطتها في مختلف جوانبها الإدارية والإنتاجية... إلخ، ومهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة خلال فترة زمنية محددة، كما يمكن تعريفه بأنه عبارة عن تلخيص الشركة لما تحققه من عائدات ضمن سجل حسابي يعتمد على قياس العمليات والسياسات المتعلقة بالإطار المالي للشركة خلال فترة زمنية محددة مع وجود عنصر المقارنة بين الشركات ذات المجالات المتشابهة.[1]

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وآثاره على عوائد أسهم الشركات، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص45.

التعريف الثاني: يعرف على أنه إنعكاس لقدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق الأهداف أو النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة. ويرى بعض المفكرين بأن الأداء المالي يتمثل في تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الإعتماد على الكشوفات المالية للقوائم المالية مع الأخذ في الإعتبار الظروف الإقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة. وكذلك مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها المالية في الإستخدام قصير وطويل الأجل من أجل تشكيل ثروة. [1]

هو آلية تمكن من نجاح المؤسسة في الإستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في المؤسسة من أول تحقيق الأهداف المسطرة.

التعريف الثالث: ويرى أن الأداء المالي (الخطيب محمد محمود 2010:45) يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، حيث إنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة. ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. [2]

التعريف الرابع: عرف الأداء بأنه "الكيفية التي يؤدي ها العاملون مهامهم أثناء العمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، ولإجراء عليها التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية، ولتخزينها وتسويقها طبقا للبرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة. [3]

التعريف الخامس: يمكن تعريف بشكل عام على أنه كفاءة وقدرة الشركة على إدارة أنشطتها في مختلف جوانبها الإدارية والإنتاجية... إلخ، ومهارتها في تحويل المدخلات الى مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة خلال فترة زمنية محددة، كما يمكن تعريفه بأنه عبارة عن تلخيص الشركة لما تحققه من عوائد ضمن سجل حسابي يعتمد

[1] مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية –دراسة تطبيقية-، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 7، العدد 2، 2020، ص 19.

[2] سارة محمد رائد، آثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017، ص66.

3 محمد محمود هاشم درويش، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستخدام مدخل القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)، دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرج ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجزء الرابع، 2022، 122.

على قياس العمليات والسياسات المتعلقة بالإطار المالي للشركة خلال فترة زمنية محددة مع وجود عنصر المقارنة بين الشركات ذات المجالات المتشابهة.[1]

أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين. وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها وإقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الإستخدامات العامة: للشركات وإستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة.[2]

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

للأداء المالي مجموعة من العوامل التي تأثر عليه نذكر منها: [3]

العوامل الداخلية:

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وريحيتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف والمصروفات وأهم هذه العوامل: الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال، الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة، إدارة السيولة. المؤشرات الخاصة بالريحية.

1 عبد النور شنين، وآخرون، دراسة قدرة الخصائص المؤسسية على تفسير الأداء المالي بإستخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة لمؤسسات الإسمنت الجزائرية -دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر خلال 2011 2016، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد 4، 2019، ص 200.

2 محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص46 47.

3 حجاج نفيس، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016-2017، ص 18.

العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل: [1]

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات;
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق;
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

وبصفة عامة يمكن القول إن أداء المؤسسة كتوافق بين كفاءتها وفاعلية استخدام مواردها، يتأثر بعوامل كثيرة جدا منها ما يمكن التحكم فيه ومنها ما يصعب أو يتعذر التحكم فيه، ونشير إلى أن معيار الفصل بين العوامل حسب التحكم فيها يبقى بدوره صعب الضبط والتدقيق وهو ما جعل بعض العوامل يصعب إدراجها ضمن هذه المجموعة أو تلك، والتي من بينها حجم المؤسسة الذي يؤثر على أدائها بمختلف أنواعه.

المبحث الثالث: إستخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

تعد عملية تقييم الأداء المالي أحد أدوات الإدارة الفعالة، حيث تسمح للمؤسسة بمراجعة تحقيق الأهداف المحددة للوحدة. في هذا المبحث، سنركز على بعض الجوانب المتعلقة بهذه العملية من مفهوم وخطوات وإسهامات التحليل المالي في التقييم المالي للأداء.

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهدافه:

اختلفت التعريفات حول تقييم الأداء المالي نذكر منها مايلي:

التعريف الأول: تقييم الأداء يعني الحكم على كفاءة المؤسسة بقياس نتائجها في نهاية فترة معينة ومقارنتها بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف باستخدام مجموعة من المؤشرات، ثم استخراج الانحرافات الناشئة لتحديد مصادر

1 حجاج نفيس: مرجع سبق ذكره: ص18.

القوة والضعف، ومن ثم اقتراح وسائل علاجية لنواحي الخلل، وتنمية وتطوير النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها.[1]

التعريف الثاني: يعرف تقييم الأداء على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.[2]

التعريف الثالث: يعرف تقييم الأداء المالي بأنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد الى مقاييس ومعايير معينه.[3]

أهمية تقييم الأداء المالي:

يعتبر تقييم الأداء المالي أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، وذلك عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد المتاحة، كما أن الأداء المالي الجيد أصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في البيئة التنافسية، ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية: [4]

[1] زعيش محمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروح الدكتورة، 2019 2020، جامعة باجي مختار، عنابة، ص62.

[2] بن نذير نصر الدين، شملال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية -دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء spe، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، 25 أفريل 2017، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، ص5.

[3] مجيد الكرخي، تقويم الاداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2007، ص31.

[4] ضامن وهيبة، دور القيمة الإقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسة مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2007 2008، ص 65.

- يعتبر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة وبالتالي فهو أشمل من أي منهما، وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل;
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية;
- يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا في المؤسسة من مدة للأخرى ومكانيا بالنسبة للمؤسسات المماثلة;
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها المالي;
- يشخص المشكلات وبالتالي يمكن المؤسسة من معرفة مراكز القوة والضعف فيها مما يسهل إيجاد الحلول الملائمة وفي الوقت المناسب.

وللوصول إلى هذه الأهمية المتزايدة لعملية تقييم الأداء المالي، يتطلب الأمر أن تشكل هذه الأخيرة نظاما متكاملا يتضمن العناصر التالية:

- انسياب المعلومات المناسبة والموثوقة في الوقت والكمية المناسبين;
- أغراض وأهداف محددة;
- معايير محددة للتقييم;
- كيان إشراقي موضوعي لرصد الأداء وتقييم النتائج;
- كيان صنع القرارات مبني على أساس النتائج;
- برنامج للحوافز الادارية.

أهداف تقييم الأداء المالي:

يوجد عدة أهداف لتقييم الأداء المالي من أهمها ما يلي:[1]

1) الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية ;

[1] عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، دور استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، غزة، ديسمبر 2018، ص282.

2) الكشف عن الخلل والضعف في نشاط المنشأة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها;
3) تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المنشأة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس أعمال كل قسم من أقسام وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء المنشأة ;
4) الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة;
5) تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل منشاة في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل.

المطلب الثاني: مزايا وصعوبات تقييم الأداء المالي وخطواته.

. أولا: مزايا وصعوبات تقييم الأداء المالي:

إن لتقييم الأداء المالي مزايا ومعوقات يمكن إختصارها في النقاط التالية: [1]

1) مزايا تقييم الأداء المالي:

لتحقيق أهداف تقييم الأداء المالي لابد أن تتوافر فيه جملة من المزايا والتي تتمثل في :

- ✓ **الاستمرارية:** ويتم التقييم المالي بصفة مستمرة ومتكررة في إطار إرشادات وتوجيهات؛
- ✓ **المرونة:** لابد أن يتسم التقييم المالي بالمرونة وذلك حتى يتسنى للمقيم توجيه مختلف الإجراءات حسب الوضع
- ✓ **التطوير:** يدفع الإدارة المالية إلى تحسين الأداء المالي وإعطائها المعلومات اللازمة؛
- ✓ **الاقتصاد:** التقييم بأقل التكاليف؛
- ✓ **التطبيق:** مدى استخدامه بكفاءة ويسر في التنفيذ؛
- ✓ **القبول:** أن يكون مقبولا من جهة المستخدمين ومدى تفهمهم لاستخدامه ومصداقيته وصلاحيته.

2) صعوبات تقييم الأداء المالي:

[1] نبيلة قدور، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018 2019، ص ص 27 28.

تواجه عمليات تقييم الأداء المالي الكثير من الصعوبات التي تحول بينها وبين تقييم الأداء المالي الدقيق وتتمثل الصعوبة في تحديد وتطوير معايير لقياس الأداء المالي خاصة وأن لكل مؤسسة أهداف وخصائص تختلف عن غيرها، وعموما تتمثل الصعوبات في:

- ✓ الصعوبة في تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة والموضوعية لتقييم الأداء المائي؛
- ✓ الصعوبة في تحديد المتغيرات المرغوب قياسها والعلاقات التي بينها؛
- ✓ الصعوبة في تحديد بداية عمليات التشخيص ودراسة الأداء المالي بهدف تقييمه؛
- ✓ النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء المالي وتقييمه حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن حصر عملية تقييم الأداء المالي في ثلاث مراحل أساسية وهي[1]:

أ. مرحلة تحليل النتائج وإجراء المقارنات: حيث يتم إجراء مقارنة بين نتائج التنفيذ الفعلي خلال الفترة موضع التقسيم ونتائج التنفيذ المستهدفة كما هي واردة في الخطة، وعلى ضوء هذه المقارنة يتم تحديد مدى تحقيق الأهداف، ومدى تقدم أو تخلف التنفيذ الفعلي عما هو وارد في الخطة. كما يمكن إجراء مقارنة بين نتائج التنفيذ الفعلي خلال الفترة موضوع التقييم وبين النتائج الفعلية المحققة في دراسات سابقة، وعلى ضوء هذه المقارنة يتم تحديد مدى تطور النتائج المختلفة.

ب. مرحلة قياس التغيرات وتفسيرها: ويتم في هذه المرحلة تحليل وتفسير أسباب الاختلاف بين نتائج التنفيذ الفعلي عما وردت في الخطة، وكذلك تقسم أسباب الاختلاف بين نتائج التقيد في الفترة محل التقسيم ونتائج التنفيذ في الفترات السابقة ويمكن تلخيص أسباب اختلاف النتائج الفعلية عن الأهداف وعن نتائج الفترات السابقة فيما يلي:

- عدم الدقة في تحديد الأهداف نفسها من الناحية الكمية أو الزمنية؛
- وجود نقاط ضعف أساسية في عطلة التنفيذ واستراتيجيته؛
- وجود عيب في التنظيم القائم الذي يتم في إطار تنفيذ الخطاب؛

[1] عبد الكريم خيري، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي -دراسة حالة مجمع صيدال- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2013 2014، ص 96.

- عدم توافر نظام فعال للرقابة الداخلية وما يترتب على ذلك من عدم توافر مؤشرات الرقابة ؛
- عدم وجود نظام للحوافز يرتبط بتحقيق الأهداف الموضوعة؛
- عدم توفر عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج المتاحة تحت تصرف الإدارة.

ج. مرحلة تحديد الجهة المسؤولة عن حدوث الاختلافات: تتمثل في تحديد المسؤولية التي قراراتها في حدوث الاختلافات في النتائج، وهذا يجب التفرقة بين طبيعة المسؤولية وما إذا كانت مسؤولية داخلية أو مسؤولية خارجية، فالمسؤولية الداخلية تعبر على أن اختلاف نتائج التنفيذ قد حدث بسبب أحد القرارات أو الأعمال التي تمت داخل المؤسسة، أما المسؤولية الخارجية فهي تمثل المسؤولية عن الاختلافات الخارجية التي تحدث نتيجة عوامل لا يمكن الإدارة المؤسسة أن تتحكم فيها.

عموماً فإنه يمكن تبسيط خطوات عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية: [1]

1) الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية، حيث أن من أهم خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة ؟؛
2) حساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية، السيولة، النشاط، والرفع المالي، وتتم بإعداد الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء؛
3) دراسة وتقييم النسب. وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
4) وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: إسهامات التحليل المالي في التقييم المالي للأداء.

التحليل المالي والمؤشرات المالية"

بما أن التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على المعلومات ذات مصداقية ودقة تستعمل في عملية إتخاذ القرار وتقييم الأداء حاضرا وفي الماضي ومستقبلا تفاديا للإنحرافات

[1] عبد الكريم خيري، مرجع سبق دكره، ص 96.

وتصحيح للأخطاء ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر منهجية علمية وإستنادا على مقومات ومبادئ للتحليل منها[1]:

- ✓ التحديد الواضح لأهداف التحليل؛
- ✓ التحديد الواضح لفترة المالية التي يشتملها؛
- ✓ القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكفي للحصول على الحكم المطلق؛
- ✓ التحديد الواضح للمعلومات التي يحتاج إليها؛
- ✓ إختيار الأسلوب المناسب للتحليل سواء كانت تحليل المؤشرات أو تحليل باستخدام النسب... إلخ.

ومن أهم أدوات التحليل المالي نجد تحليل النسب (سيولة، نشاط، ربحية، سوق، رفع المالي... إلخ) أين تتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم المالية التي تربطها السببية ببعضها وتكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية تمكن المحلل المالي من إستخدامها كمؤشرات في تقييم أداء المؤسسة وأوجه نشاطها المختلفة.

ومن أهم إستخدمات هذه المؤشرات نجد أن:

- **نسب السيولة:** أداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة والمعبر عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزماتها قصيرة الأجل.
- **نسب النشاط:** تقيس مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها والتزماتها أي قدرة المؤسسة على تحويل حاجات الميزانية إلى مبالغ نقدية وتستخدم لتقييم أداء المؤسسات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل أي مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في إقتناء الموجودات ومن ثم قدرتها في الإستخدام الأمثل للموجودات أي دراسة فترات الأداء التشغيلي وكفاءة المؤسسة.
- **نسب الربحية:** إذ تحتم بقياس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية.
- **نسب الرفع المالي:** توضح القدرة على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة الإعتماد على مصادر التمويل الداخلية والخارجية.
- **نسب السوق:** تضطلع بقياس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم العادية في السوق.

ويمكن توضيح علاقة بعض النسب المالية بأداء المؤسسة في الجدول التالي:

[1] العملي بشرى، معاني حنان، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسة دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البحيرة)، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد ألجان -البويرة-، 2017 2018، ص 61.

جدول رقم (5): علاقة النسب المالية بتقييم الأداء.

المجموعة	مسمى النسبة	علاقة المؤشر بالتقييم
➢ *نسب السيولة*	– نسب التداول. – نسب التداول السريع. – نسب النقدية.	– أداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة.
	– رأس المال العامل.	– مؤشر لكفاءة الإدارة.
	– فترة تغطية النقدية.	– رصد الفترة اللازمة للتمويل.
	– فترة التمويل الذاتي.	– درجة الاحتياط ويقارن بالنسبة السابقة.
➢ *نسب النشاط*	– معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة (معدل دوران الذمم المالية ومعدل دوران المخزون ومتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون).	– كفاءة إدارة الائتمان (فاعلية سياسات الائتمان والتحليل).
	– معدل دوران الذمم الدائنة.	– كفاءة إدارة المخزون.
	– معدل دوران صافي رأس المال العامل.	– مدى تحقيق الملائمة بين البيع والشراء.
	– معدل دوران الموجودات طويلة الأجل.	– كفاءة استخدام رأس المال العامل في تحقيق المبيعات.
	– معدل دوران الموجودات العاملة والملموسة.	– تقييس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة لتحقيق العائد الأقصى.
	– معدل دوران العملاء.	

➢ *نسب الربحية.*	– نسبة مجمل الربح (قدرة المؤسسة على إدارة التكاليف). – نسبة صافي الربح (قياس مدى مساهمة الأصول في الربحية).	– قدرة المؤسسة على توليد الأر ح من أنشطتها التشغيلية.
➢ *الرفع المالي*	– نسب المديونية (درجة التمويل الخارجي في هيكل المؤسسة). – صافي الربح / العوائد (قدرة سداد الفوائد من الربح). – نسبة تغطية الأصول على تسديد الدين.	– مدى إعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها على (تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة).
➢ *نسب السوق*	– عائد السهم. – سعر السهم إلى الربح المحقق. – نسب توزيع الأر ج .	– يقيس Cثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم إستنادا إلى الهدف العام للإدارة التمويلية (تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم).

الصدر: العملي بشرى، معاني حنان، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسة دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البحيرة)، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد ألجان -البويرة-، 2017 2018، ص63 6

خلاصة الفصل :

يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي أداة ضرورية للمؤسسات المالية الإقتصادية للتحقق من أدائها وتقييمه بشكل دوري. إعتماد على هذا النهج يمكّن المؤسسة من إكتشاف الأخطاء والإنحرافات المالية . وبالتالي التركيز على إيجاد الحلول المناسبة ووضع سياسات تصحيحية لتحسين الأداء. وفي ظل التحديات الإقتصادية والمنافسة المتزايدة، يعتبر تقييم الأداء المالي وإستخلاص الدروس منه أمرًا بالغ الأهمية لتجنب المخاطر والحفاظ على إستقرار المؤسسة. حيث تعتمد على معايير وأسس محددة تساهم في تحقيق فعالية عملية التقييم. يتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والفعالية في أداء المؤسسة، وكشف النقاط الضعيفة والمشاكل في قراراتها وسياساتها المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم ممارسة تقييم الأداء المالي قد يعرض المؤسسة لمخاطر كبيرة، بما في ذلك الإفلاس، لذا يجب أن يكون التقييم المالي جزءًا أساسيًا من عملية إدارة المؤسسة، وينبغي أن يتم تنفيذه بشكل منتظم ومنهجي.

دراسة حالة المؤسسة " الاقتصادية " مطاحن عمر بن عمر

مقدمة الفصل:

بعد ما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الأسس النظرية للتحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، من خلال عرض المؤشرات والنسب المالية الأكثر إستخداما في تقييم الأداء. نحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي على المؤسسة الإقتصاية مطاحن و عجائن " مطاحن عمر بن عمر" – الفجوج–

وهذا من خلال دراسة وضعيتها المالي: بإستخدام أدوات التحليل المالي المختلفة وبناء على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل ٬لى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل تعريف المؤسسة الإقتصاية " مطاحن عمر بن عمر ".

المبحث الثاني: القوائم المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " مطاحن عمر بن عمر".

المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " مطاحن عمر بن عمر".

المبحث الأول: مدخل تعريف المؤسسة الإقتصاية " مطاحن عمر بن عمر ".

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة الإقتصادية محل الدراسة، وذلك من خلال تناول كل من نشأتها، تطورها، تعريفها، مختلف الوظائف التي تقوم بها، أهدافها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وأهدافها:

أولا: التعريف بالمؤسسة:

هي فرع من فروع المجمع الصناعي عمر بن عمر، الذي تأسس من قبل الأب الراحل عمر بن عمر والذي إستطاع أن يفرض نفسه كرائد في السوق الوطنية للأغذية الصناعية والأعمال التجارية الأسرية وهذا منذ تأسيس الشركة الأم سنة 1984 (مصبرات الطماطم) .CAB فالمجمع اليوم يحتل مكانة مرموقة في السوق الجزائرية وحتى العالمية نظرا للإمكانيات العالية الجودة المعتمدة في الإنتاج. ثم بعد وفاة الأب عمر بن عمر إنتقلت إدارة المجمع إلى أبنائه الأربعة حيث واصلوا مشوار والدهم في ترقية جودة ونوعية مختلف منتوجات المجمع.

فبعد أن تم إنشاء مصنع عمر بن عمر للمصبرات ببلدية بوعاتي محمود أتت فكرة إنشاء الشركة العائلية ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر سنة 1994 حيث بدأت الدراسات والبحوث بالطرق القانونية وذلك بتكوين ملف الإستثمار للحصول على قرض بنكي ناهيك عن تكوين ملفات لهيأت إدارية أخرى كالغرفة الجهوية للتجارة ومصالح الولاية خاصة الشق المتعلق بمخطط التنمية المحلية، ومن أبرز الدراسات التمهيدية التي أعدت لهذا المشروع نذكر منها:

- دراسة المنطقة الجغرافية من الناحية الجيولوجية.
- دراسة الإمكانيات الإقتصادية والتكاليف الانتاجية.
- دراسة البيئة الإقتصادية للمؤسسة (السوق).

وقد تمت هذه الدراسات من طرف خبراء محليين وأجنبيين بما فيها كل ما يتعلق بالبنية التحتية والبناءات المعدنية، أما فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات فهي ألمانية وإيطالية المنشأ. وبعد مرور أربع (04) سنوات من الدراسة وبالضبط في 29 مارس من سنة 2000 أنشئت شركة المطاحن ضمن منطقة فلاحية صناعية ببلدية الفجوج ولاية قالمة التي تتربع على مساحة قدرها 42500 م2 يحدها من الجنوب المشتلة التجريبية عمر بن عمر ومن الشمال مصنع الحليب بني فوغال أما شرقا وغربا فأراض زراعية ملكا للخواص.

انطلق إنتاج المطاحن في البداية بمردود 300 طن يوميا إلى أن وصل سنة 2004 إلى 700 طن يوميا أي زيادة الطاقة الإنتاجية ب 400 طن يوميا. وفي سنة 2009 تم إنشاء وحدة إنتاج العجائن الغذائية والكسكس والتي تحصلت على شهادة الجودة العالمية(ISO9001) و شهادة سلامة المنتوجات الغذائية ISO) (22000سنة 2012 وهذا راجع إلى نظام تسيير الجودة الذي سهرت على تطبيقه المؤسسة منذ نشأتها إلى أن تم تزويد هذه الوحدة بخطي إنتاج العجائن الخاصة ذو الصيت العالمي سنة 2014.

أما المشروع الجاري إنجازه منذ 01 جويلية 2015 هو توسيع الوحدة بثلاث خطوط إنتاج جديدة نظرا لكثرة الطلب على المنتوج.

يبلغ عدد عمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة مطاحن عمر بن عمر 770 عامل مقسمين كالأتي: 13 إطار سامي، 130 إطار، 148 عون تحكم (ماهر) و479 منفذ، وبرقم أعمال يقدر ب 66 مليون أورو سنويا.

ثانيا: أهداف الشركة:

تسعى شركة ذات مسؤولية محدودة مطاحن عمر بن عمر منذ نشأتها إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) ضمان البقاء والاستمرار.
2) تحقيق أكبر نسبة من المبيعات والأرباح.
3) تشجيع القطاع الخاص للنهوض للاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني.
4) تشجيع اليد العاملة المحلية وامتصاص البطالة.
5) محاولة كسب أكبر حصة من السوق الوطنية.
6) الاستمرار في الحفاظ على الإنتاج من حيث الجودة، النوعية، والسعر.
7) السعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال.
8) تجسيد الشراكة الأجنبية المثمرة.
9) العمل على الحفاظ على الزبائن وإكتساب زبائن جدد.

المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة وفروعها:

أولا: الفروع:

تتوفر شركة مطاحن عمر بن عمر على ثلاث وحدات إنتاج:

وحدة إنتاج السميد 400 طن: وهي مخصصة لتزويد وحدة إنتاج العجائن بمادة السميد الذي يعتبر كمادة أولية في إنتاج العجائن (عجائن قصيرة، عجائن طويلة، كسكس،).

وحدة إنتاج السميد 300 طن: والتي تقوم بتحويل القمح عبر مراحل مختلفة لتتحصل على جميع أنواع السميد والنخالة كمنتوج نهائي.

وحدة إنتاج العجائن والعجائن الخاصة: والتي تقوم بتحويل السميد (مادة أولية) إلى عجائن غذائية مختلفة الأنواع للإستهلاك المباشر

ثانيا: طبيعة النشاط:

يتم جلب المادة الأولية (القمح) من خارج الوطن عن طريق الشحن بالسفن لتتجه برا إلى المخازن التي تصل طاقتها الإستيعابية حوالي 27 ألف طن وهذا بواسطة الشاحنات الضخمة التي توفرها الشركة.

يتم إستقبال المادة الأولية من طرف مصالح مراقبة الجودة لمعرفة ما إذا كانت مطابقة للمواصفات المطلوبة أم لا. حيث يسهر على ضمان هذه السلسلة الانتاجية:

- ✓ 121 عامل على مستوى وحدتي إنتاج السميد موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنظام التناوب 3 X 8 كالآتي:
  - الفرقة أ من الساعة 05 صباحا إلى الساعة 01 زوالا.
  - الفرقة ب من الساعة 01 زوالا إلى الساعة 09 مساءا.
  - الفرقة ج من الساعة 09 مساءا إلى الساعة 05 صباحا.
  - الفرقة د في حالة راحة.

كل الفرق تعمل بالتداول حسب الجدول الزمني لمدو يومين.

- ✓ 203 عامل على مستوى وحدة إنتاج العجائن الغذائية والعجائن الخاصة موزعة على أربعة فرق متساوية تعمل بنفس بنظام التناوب في المطاحن ولكن مع اختلاف التوقيت وذلك حسب التوزيع الآتي:

- الفرقة أ من الساعة 04 صباحا إلى الساعة 12 زوالا.
- الفرقة ب من الساعة 12 زوالا إلى الساعة 08 مساءا.
- الفرقة ج من الساعة 08 مساءا إلى الساعة 04 صباحا.
- الفرقة د في حالة راحة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وشرح مكوناته:

من أهم سمات المؤسسة الناجحة هي قوة جهازها التسييري فحسن تسيير موارد المؤسسة يتوقف على نجاعة هيكلها التنظيمي، والهيكل التنظيمي لشركة مطاحن عمر بن عمر هو على الشكل التالي:

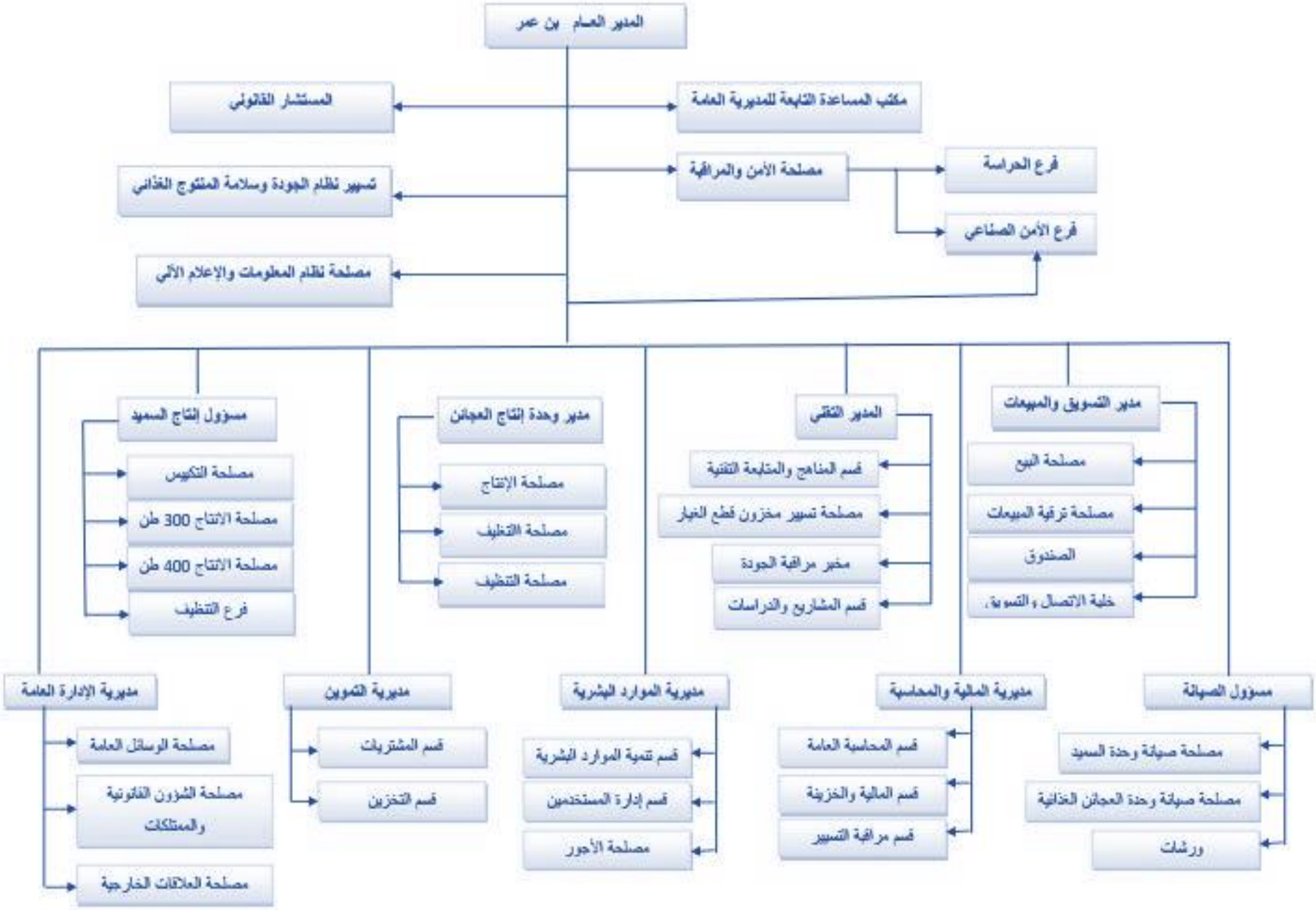
المدير العام بن عمر
المستشار القانوني
مكتب المساعدة التابعة للمديرية العامة
تسيير نظام الجودة وسلامة المنتوج الغذائي
مصلحة الأمن والمراقبة
فرع الحراسة
فرع الأمن الصناعي
مصلحة نظام المعلومات والإعلام الآلي
مسؤول إنتاج السميد
مدير وحدة إنتاج العجائن
المدير التقني
مدير التسويق والمبيعات
مصلحة التكييس
مصلحة الانتاج 300 طن
مصلحة الانتاج 400 طن
فرع التنظيف
مصلحة الإنتاج
مصلحة التغليف
مصلحة التنظيف
قسم المناهج والمتابعة التقنية
مصلحة تسيير مخزون قطع الغيار
مخبر مراقبة الجودة
قسم المشاريع والدراسات
مصلحة البيع
مصلحة ترقية المبيعات
الصندوق
خلية الاتصال والتسوية
مديرية الإدارة العامة
مديرية التموين
مديرية الموارد البشرية
مديرية المالية والمحاسبة
مسؤول الصيانة
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة الشؤون القانونية والممتلكات
مصلحة العلاقات الخارجية
قسم المشتريات
قسم التخزين
قسم تنمية الموارد البشرية
قسم إدارة المستخدمين
مصلحة الأجور
قسم المحاسبة العامة
قسم المالية والخزينة
قسم مراقبة التسيير
مصلحة صيانة وحدة السميد
مصلحة صيانة وحدة العجائن الغذائية
ورشات

شرح مهام أقسام ومصالح الشركة:

مديرية الموارد البشرية:

مهمتها الرئيسية إستقطاب اليد العاملة المؤهلة والضرورية من أجل ضمان سير كل نشاطات مختلف مصالح الشركة، وهي تنقسم إلى:

قسم تطوير الموارد البشرية:

- التوظيف حسب حاجات المؤسسة.
- تطوير الكفاءات والحفاظ عليها في إطار ما يعرف بالولاء الوظيفي.
- ضمان تكوين اليد العاملة بصفة منتظمة.

قسم تسيير المستخدمين:

- التكفل بمختلف شؤون العمال وإدارتهم خاصة في الشق المتعلق بالأجور وتنظيم العلاقات في ما بينهم داخل الإطار القانوني قيد التطبيق.
- متابعة مختلف علاقات العمل والتسيير الإداري للملفات داخليا كان أو خارجي.

مصلحة الأمن:

- السهر على أمن الموقع واستقبال مختلف الزوار.
- الإشراف على حراسة الموقع أثناء وبعد ساعات العمل.

مساعدة المديرية العامة:

- مساعدة المدير العام في إدارة وتسيير شؤون الشركة وفي تحقيق مختلف عمليات المراقبة، كما تساهم في حفظ أرشيف المديرية وأسرارها باعتبارها همزة وصل وحل بين المدير العام ومختلف المديريات والمصالح الأخرى.

مصلحة نظام المعلومات والإعلام الآلي:

- الإشراف على قيادة وصيانة النظام المعلوماتي للشركة.

مصلحة تسيير نظام الجودة وسلامة المنتوجات الغذائية:

-السهر على التكفل وحفظ شهادات الجودة وسلامة المنتوجات الغذائية وذلك بتطوير مختلف الأنظمة المتعلقة بالإيزو.(ISO)

المستشار القانوني:

-توجيه المدير العام في ما يخص كل الإجراءات القانونية والتنظيمية للمحافظة على ممتلكات وفوائد الشركة.

مديرية التسويق والمبيعات:

- ضمان تسويق وبيع مختلف منتوجات الشركة حسب الهدف المسطر من طرف المدير العام.

- تطوير وترقية المنتوج ومضاعفة رقم أعمال و أرباح الشركة.

- تنظيم وتسيير كل نشاطات البيع حسب السياسة المنتهجة من طرف الشركة.

- التكفل بمختلف النشاطات الإتصالية التي تربط الشركة بالزبون أو المستهلك (إعلانات، حملات إشهارية،... إلخ).

مصلحة إنتاج السميد:

من بين المهام الرئيسية هي تحويل المادة الأولية (القمح) إلى سميد موجه للإستهلاك بالكميات والنوعيات المطلوبة. ويسهر على ذلك كل من:

- **المسؤول الرئيسي للطحن:** وهو الذي يعمل على المراقبة المستمرة على سير هذه العملية وكذا السير الحسن للوظائف المتفرعة عنها والتنسيق فيما بينها.
- **مصلحة التكييس:** يتم فيها وضع المنتوج النهائي (السميد) في أكياس مختلفة الأحجام وهذا حسب طلب مدير المبيعات.

مديرية إنتاج العجائن:

- تحويل المادة الأولية (سميد) من أجل ضمان إنتاج مختلف العجائن الغذائية بالكمية والنوعية التي يحددها السوق.

- الإشراف، التنسيق وتوفير كل الموارد البشرية والمادية اللازمة من أجل تلبية كل الطلبيات المسطرة من طرف مدير المبيعات.

- **مصلحة التغليف:** تسهر على تعبئة المنتوج في الأكياس والعلب كل حسب نوعه.

المديرية التقنية:

✓ **قسم المناهج والمتابعة التقنية:**

- متابعة مختلف المشاريع الإستثمارية.
- الإشراف على المراقبة التقنية لمختلف العمليات المتعلقة بالإنتاج وسلامة المنتوج الغذائي.
- تصميم وترشيد وتنظيم مختلف الحلول التقنية والمناهج المعتمدة في الإنتاج والإنتاجية.

✓ **قسم الأشغال والدراسات:**

- دراسة وإنجاز مختلف المشاريع المتعلقة بكل التوسيعات الجارية على مستوى الشركة وقياس مدى الجدوى منها.

✓ **المخبر:**

- مراقبة المنتوجات بصفة نظامية وهذا طيلة فترات الإنتاج والسهر على مطابقة المنتوج للمعايير العالمية على مستويات متعددة (الشكل، الذوق، اللون، الوزن، المكونات الداخلية...إلخ).

مصلحة الصيانة:

تعتبر الصيانة في الوحدة من أهم الضروريات التي يقوم عليها المركب، فعمال الصيانة يسهرون على صيانة المعدات والألات حيث يتم تزويد هذه المصلحة بكل ما تحتاج إليه من موارد بشرية ومعدات وقطع غيار مختلف الألات وهي منظمة كالاتي:

- ورشة الكهرباء.
- ورشة الميكانيك.
- ورشة الخراطة والتلحيم.

ويتمثل دور كل هذه الورشات في مراقبة مختلف الآلات على مستوى الوحدتين، إدهم ملزمون بتصليحها إذا حدث لها عطل في أقل مدة ممكنة وذلك للحفاظ على وتيرة الإنتاج. حيث تقوم أيضا بإعداد تقارير شهرية حول عدد التعطيلات والتدخلات التقنية التي قامت بها.

مديرية التموين:

مهمتها الرئيسية شراء وتزويد الشركة بالمواد الأولية، المعدات، التجهيزات، قطع الغيار، ...إلخ. والسهر على تخزينها. وهي تنقسم إلى:

- **قسم المشتريات:** وهو المكلف بضمان شراء كل ما تحتاجه المؤسسة.
- **قسم التموين بالمادة الأولية (القمح):** مهمته الوحيدة هي السهر على ضمان كل العمليات اللوجيستيكية المتعلقة بإستيراد القمح ونقله إلى المخازن والعمل على تطوير ما يعرف بسلسلة الإمداد.

مديرية المالية والمحاسبة:

مهمتها ضمان التسيير المالي والمحاسبي للشركة في الإطار القانوني الذي يحكم مختلف صفقات ونشاطات الشركة، وتنقسم إلى:

- **مصلحة المحاسبة العامة:**

- مسؤولة على تسجيل ومحاسبة جميع العمليات التي تجري داخل المؤسسة.
- التحليل والتحقق من مدفوعات ومقبوضات الشركة طيلة العام لإعداد الميزانية الختامية.
- التكفل بالإجراءات الجبائية والحفاظ على ممتلكات الشركة.

- **قسم المالية والخزينة:**

- ترشيد التسيير على مستوى الموارد المالية ورؤوس الأموال من أجل ضمان الإستمرارية ومضاعفة الأرباح.
- دراسة وإنجاز مختلف الصفقات المالية التي تعود بالفائدة على الشركة.
- المتابعة البنكية.

- **قسم مراقبة التسيير:**

- السهر على تطبيق نهج قيادي فعال تبعا للإستراتيجية المنتهجة من طرف الشركة.
- تحيين ومراقبة ميزانية الشركة.

مديرية الإدارة العامة:

مهمتها الرئيسية التكفل بمختلف العمليات اللوجيستيكية والإدارية الداعمة للمصالح الأخرى، كما تسهر على تحسين العلاقات الخارجية للشركة وتنقسم إلى:

- **مصلحة الوسائل العامة:** مسؤولة على الدعم اللوجيستيكي والإداري وتوفير كل الوسائل الضرورية التي تحتاجها مختلف المصالح.
- **مصلحة الشؤون القانونية وحفظ الممتلكات:**

- مهمتها الحفاظ على ممتلكات الشركة في إطار كل النشاطات والنزاعات المحتملة.
- تسيير مختلف الوثائق التنظيمية والتشريعية التي تعتبر كهوية للشركة وحفظها.

- **مصلحة العلاقات الخارجية:**

- التكفل بتسيير كل العلاقات الخارجية مع مختلف هيئات الدولة في إطار ما يتعلق بالزيارات، الإستقبال، اللوجيستيك وكل ما له علاقة بالمؤسسة.

المبحث الثاني: القوائم المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية مطاحن عمر بن عمر.

تعتبر القوائم المالية مرآة للمؤسسة، حيث تساعد المساهمين والمقرضين وأطراف أخرى ذات علاقة على تقييم أداء المؤسسة وإكتشاف نقاط القوة والضعف اللازمة لإتخاذ القرارات الصحيحة. في هذا المبحث سنقدم أهم القوائم المالية لمؤسسة عمر بن عمر خلال ال فترة(2016.2018)، وتشمل الميزانية المالية وجدول حساب النتائج، الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنوات 2016. 2017. 2018.

- **عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2016: (بالدينار الجزائري)**

الأصل 2016	الصافي N
أصول غير جارية	
فارق الإقتناء – المنتوج	
تثبيتات معنوية	
تثبيتات عينية	
أراضي	264214023
مباني	361048115
	1990382600
تثبيتات عينية أخرى	163769100
تثبيتات ممنوح إمتيازها	
تثبيتات يجرى إنجازها	3841915034
تثبيتات مالية	
سندات موضوعة	
مساهمات أخرى وحسابات	820000000

سندات أخرى مثبتة	
قروض وأصول مالية	72211059
ضرائب مؤجلة على الأصل	
مجموع الأصول غير جارية	7513539932
أصول جارية	
مخزونات ومنتجات قيد التنقيد	4145991023
حسابات دائنة واستخدامات	
الزبائن	37349808
المدينون الأخرون	1565472514
الضرائب وما شابهها	51276654
الأصول الأخرى غير الجارية	
موجودات وما يماثلها	
الأموال الموظفة والأصول	
الخزينة	18747303
مجموع الأصول الجارية	5818837302
المجموع العام للأصول	13332377234

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملاحق.

الخصوم 2016	N
رأس المال	
رأس المال الصادر	500000000
رأس المال الغير مطلوب	
علاوات وإحتياطات-إحتياطات مدمجة (1)	1620427005
فوارق إعادة التقييم	

فارق المعادلة (1)	
(نتيجة صافية) نتيجة صافية حصة المجموع (1)	146571006
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد	
الوحدات	
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة دوي الأقلية (1)	
المجموع 1	2266998010
الخصوم غير الجارية	
قروض و ديون مالية	2372807711
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	2327807711
الخصوم الجارية	
موردون وحسابات ملحقة	1085603273
ضرائب	62197187
ديون أخرى	3953119270
خزينة الخصوم	3591651783
مجموع الخصوم الجارية (3)	8692571512
مجموع عام للخصوم	13332377234

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملاحق.

- **عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2017: (بالدينار الجزائري)**

الأصل 2017	N
أصول غير جارية	

فارق الإقتناء – المنتوج	
تثبيتات معنوية	
تثبيتات عينية	
أراضي	**314214023**
مباني	**328968648**
	1834364410
تثبيتات عينية أخرى	**159265013**
تثبيتات ممنوح إمتيازها	
تثبيتات يجرى إنجازها	**4273865100**
تثبيتات مالية	
سندات موضوعة	
مساهمات أخرى وحسابات	**823000000**
سندات أخرى مثبتة	
قروض وأصول مالية	**76205043**
ضرائب مؤجلة على الأصل	
مجموع الأصول غير جارية	**7805882237**
أصول جارية	
مخزونات ومنتجات قيد التنقيد	**3834886136**
حسابات دائنة وإستخدامات	
الزبائن	**164181688**
المدينون الأخرون	**120839566**
الضرائب وما شابهها	**58191254**
الأصول الأخرى غير الجارية	
موجودات وما يماثلها	

الأموال الموظفة والأصول	
الخزينة	**128953155**
مجموع الأصول الجارية	**4307051798**
المجموع العام للأصول	**12112934035**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

الخصوم 2017	N
رأس المال	
رأس المال الصادر	500000000
رأس المال الغير مطلوب	
علاوات واحتياطات -احتياطات مدمجة (1)	1596898010
فوارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة (1)	
(نتيجة صافية) نتيجة صافية حصة المجموع (1)	77794890
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد	
الوحدات	
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة دوي الأقلية (1)	
المجموع 1	2174792900
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	2578441862
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	

مجموع الخصوم غير الجارية (2)	2578441862
الخصوم الجارية	
موردون وحسابات ملحقة	1877850917
ضرائب	77751798
ديون أخرى	3427271240
خزينة الخصوم	1976825318
مجموع الخصوم الجارية (3)	7359699272
مجموع عام للخصوم	12112934035

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

- **عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2018: (بالدينار الجزائري)**

الأصل 2018	**N**
أصول غير جارية	
فارق الإقتناء – المنتوج	
تثبيتات معنوية	
تثبيتات عينية	
أراضي	**314214023**
مباني	**387706513**
	5447808040
تثبيتات عينية أخرى	**211564360**
تثبيتات ممنوح إمتيازها	
تثبيتات يجرى إنجازها	**581059263**
تثبيتات مالية	
سندات موضوعة	
مساهمات أخرى وحسابات	**820000000**

سندات أخرى مثبتة	
قروض وأصول مالية	**72731494**
ضرائب مؤجلة على الأصل	
مجموع الأصول غير جارية	**7835083693**
أصول جارية	
مخزونات ومنتجات قيد التنقيد	**4757373535**
حسابات دائنة واستخدامات	
الزبائن	**348159142**
المدينون الأخرون	**478684943**
الضرائب وما شابهها	**224561095**
الأصول الأخرى غير الجارية	
موجودات وما يماثلها	
الأموال الموظفة والأصول	
الخزينة	**741889254**
مجموع الأصول الجارية	**6550667969**
المجموع العام للأصول	**14385751662**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

الخصوم 2018	N
رأس المال	
رأس المال الصادر	500000000
رأس المال الغير مطلوب	
علاوات وإحتياطات-إحتياطات مدمجة (1)	1674792900
فوارق إعادة التقييم	

فارق المعادلة (1)	
(نتيجة صافية) نتيجة صافية حصة المجموع (1)	313410417
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد	
الوحدات	
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة دوي الأقلية (1)	
المجموع 1	2488203317
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	2578441862
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	2578441862
الخصوم الجارية	
موردون و حسابات ملحقة	2040085445
ضرائب	96993050
ديون أخرى	5723385704
خزينة الخصوم	1458642284
مجموع الخصوم الجارية (3)	9319106482
مجموع عام للخصوم	14385751662

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج للسنوات 2016 2017 2018:

جدول حساب النتائج لسنة 2016: (بالدينار الجزائري)

2016 البيان		N		1-N
		8120386772		8345672578
رقم الأعمال		8120386772		8345672578
المبيعات والمنتجات الملحقة		90982479		33171264
الإنتاج المخزن				
انتاج مثبت				
انتاج السنة المالية		8211369250		8378843842
المشتريات المستهلكة				
مواد أولية	5877306095		6559779266	
اللوازم الأخرى	385661725		550410385	
تغيرات المخزون				
مشتريات الدراسات والخدمات				
استهلاكات أخرى	93613036		80695334	
الحسومات			(279420)	
الإيجارات				
الصيانة والإصلاحات	20205820		33923009	
أقساط التأمين	35587488		12677831	
التوثيق والمتنوعات	11236615		10621256	
موظفين خارج الشركة	12375400		3806432	

	9182850		4072982	
	232590383		221612646	
	66467752		71490126	
	70578263		133180159	خدمات أخرى
	(434178)			
748824680		1345027156		استهلاك السنة المالية
	510368959		530670679	أعباء المستخدمين
	58885703		55701836	ضرائب ورسوم والمدفوعات المماثلة
179570018		758654641		فائض اجمالي الاستغلال
518498513		29157028		المنتجات العملياتية
	170144479		188588363	الأخرى
	242136900		245014477	الأعباء العملياتية الأحرى
				مخصصات الاهتلاكات و المؤونات
				خسائر القيمة
				استرجاعات عن المؤونات وخسائر القيمة
285787153		354208829		النتيجة العملياتية
8602247		475831		المنتجات المالية
	57795714		157356861	الأعباء المالية
	49193467		156881030	النتيجة المالية
236593686		197327799		النتيجة العادية قبل الضرائب
				النتيجة غير العادية
	58890608		50756793	ضرائب واجب دفعها على نتائج عادية

الضرائب المؤجلة				
صافي نتيجة السنة المالية		146571006		177703078

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

جدول حساب النتائج لسنة 2017: (بالدينار الجزائري)

2017		N		1-N
		7059128028		8120386772
رقم الأعمال		7059128028		8120386772
المبيعات والمنتجات الملحقة الإنتاج المخزن انتاج مثبت		170107031		90982479
انتاج السنة المالية		7229235059		8211369250
المشتريات المستهلكة				
مواد أولية	4966455552		0955877306	
اللوازم الأخرى	560905823		385661725	
تغيرات المخزون				
مشتريات الدراسات والخدمات				
استهلاكات أخرى	108239234		93613036	
الحسومات الإيجارات				
الصيانة والإصلاحات	6730706		20205820	
أقساط التأمين	30007900		35587488	
التوثيق والمتنوعات	17357089		11236615	
موظفين خارج الشركة	5543505		12375400	

	5018237		3573950	
	221612646		168661743	
	71490126		114826564	
	132234905		91412264	خدمات أخرى
1345027156		1155520730		استهلاك السنة المالية
	530670679		517230383	أعباء المستخدمين
	55706836		60702174	ضرائب ورسوم ومدفوعات
758654641		577588172		فائض اجمالي الاستغلال
29157028		10684379		المنتجات العملياتية الأخرى
	188588363		143105060	الأعباء العملياتية الأحرى
	245014477		245144319	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات خسائر القيمة استرجاعات عن المؤونات وخسائر القيمة
354208829		200023172		النتيجة العملياتية
475831		3446424		المنتجات المالية
	147356861		80383706	الأعباء المالية
	156881030		76937281	النتيجة المالية
197327799		123085891		النتيجة العادية قبل الضرائب
				النتيجة غير العادية
	50756793		45291001	ضرائب واجب دفعها على نتائج عادية

الضرائب المؤجلة				
صافي نتيجة السنة المالية		77794890		146571006

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

جدول حساب النتائج لسنة 2018: (بالدينار الجزائري)

2018		N		1-N
		8714365902		7059128028
رقم الأعمال		8714365902		7059128028
الإنتاج المخزن		(23884051)		170107031
انتاج مثبت				
انتاج السنة المالية		8690481851		7229235059
المشتريات المستهلكة				
مواد أولية	5840297218		4966455552	
اللوازم الأخرى	793345932		560905823	
تغيرات المخزون				
مشتريات الدراسات والخدمات				
استهلاكات أخرى	132976629		108239234	
الحسومات				
الإيجارات				
الصيانة والإصلاحات	59602401		6730706	
أقساط التأمين	37476917		30007900	
التوثيق والمتنوعات	19129120		17357089	
موظفين خارج الشركة	13284771		5543505	

	5488707		2870251	
	168661743		138713181	
	114826564		108539500	
	89497507		128917922	خدمات أخرى
	6072565529		7275153841	
1156669530		1415328009		استهلاك السنة المالية
	517230383		698993602	أعباء المستخدمين
	60702174		63910298	ضرائب ورسوم ومدفوعات
577588172		652424109		فائض اجمالي الاستغلال
10684379		40557520		المنتجات العملياتية
	143105060		52699578	الأخرى
	245144319		318380814	الأعباء العملياتية الأحرى
				مخصصات الاهتلاكات و المؤونات
				خسائر القيمة
				استرجاعات عن المؤونات وخسائر القيمة
201171972		321901237		النتيجة العملياتية
3446424		1205395		المنتجات المالية
	80383706		9696214	الأعباء المالية
	76937281		8490819	النتيجة المالية
124234691		313410417		النتيجة العادية قبل الضرائب
				النتيجة غير العادية
	45291001			ضرائب واجب دفعها على نتائج عادية
				الضرائب المؤجلة
78943690		313410417		صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنوات 2016 2017 2018.

- **عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2016:**

الأصول 2016	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول غير الجارية	7835083693	%54	الأموال الدائمة	5066645179	%35
			الأموال الخاصة	2488203317	%17
			خصوم غير جارية	2578441862	%18
الأصول الجارية	6550667969	%46	الخصوم الجارية	9319106482	%65
مجموع الأصول	14385751662	%100	مجموع الخصوم	14385751662	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

- **عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2017:**

الأصول 2017	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول غير الجارية	7805882237	%64	الأموال الدائمة	4753234762	%39
			الأموال الخاصة	2174792900	%18

			خصوم غير جارية	2578441862	%21
الأصول الجارية	4307051798	%36	الخصوم الجارية	7359699272	%61
مجموع الأصول	12112934035	%100	مجموع الخصوم	12112934035	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

- **عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2018**

الأصول 2018	**المبالغ**	**النسبة**	**الخصوم**	**المبالغ**	**النسبة**
الأصول غير الجارية	7513539932	%56	الأموال الدائمة	4639805721	%35
			الأموال الخاصة	2266998010	%17
			خصوم غير جارية	2372807711	%18
الأصول الجارية	5818837302	%44	الخصوم الجارية	8692571512	%65
مجموع الأصول	13332377234	%100	مجموع الخصوم	13332377234	%100

- **المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق.

المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "مطاحن عمر بن عمر".

يمكننا تحليل أداء المؤسسة المالي من خلال الإعتماد على الميزانيات السابقة وجدول حسابات النتائج، سنستخدم النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي المناسبة لنشاط المؤسسة ككيان إقتصادي. وسنستعرض هذه النسب والمؤشرات في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي.

أولا: حساب رأس المال العامل Frng: (بالدينار الجزائري)

المؤشر	العلاقة السنة	2016	2017	2018
رأس المال العامل من أعلى الميزانية	الأموال الدائمة	4639805721	4753234762	5066645179
	- الأصول الثابتة	7513539932	7805882237	7835083693
	= FRNG	(2873734210)	(3052647475)	(2768438514)
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	الأصول المتداولة	5818837302	4307051798	6550667969
	- ديون قصيرة الأجل	8692571512	7359699272	9319106482
	= FRNG	(2873734210)	(3052647475)	(2768438514)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة أي المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها بإستخدام مواردها المالية المتاحة، ويدل أيضا أن هناك جزء من الإستثمارات ممول من طرف ديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي حيث نجده متغير من سنة لأخرى وقيمته متفاوتة سنه 2017 إنخفض بنسبة 6.22% وهذا ما يعادل 178913265 مقارنة بسنة 2016، وهذا راجع إلى إنخفاض قيم الأصول المتداولة مقابل إرتفاع في الأصول الثابتة، أما سنة 2018 فهناك تغير ملحوظ مقارنة بسنة 2017 فنلاحظ زيادة بقيمة 284208961 أي ما يعادل نسبة 9.31% وهذا راجع لزيادة في الأصول المتداولة والأموال الدائمة وبالتالي فإن المؤسسة لم تحقق التوازن المالي خلال فترة الدراسة.

ثانيا: حساب رأس المال العامل الإجمالي: (بالدينار الجزائري)

المؤشر	العلاقة السنة	2016	2017	2018
رأس المال العامل الإجمالي	مجموع الديون +	11065379223	9938141134	11897548344
	رأس المال العامل الخاص =	(5246541922)	(5631089336)	(5346880376)
	رم عامل إجمالي	5818837301	4307051798	6550667968
	رأس المال العامل إجمالي = مجموع الأصول المتداولة	5818837301	4307051798	6550667968

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

نلاحظ من خلال جدول الدراسة أن رأس المال العامل الإجمالي موجب طيلة فترة الدراسة، وقد إنخفض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بحوالي 15.11% أي ما يعادل 1511785503، وهذا بسبب إنخفاض مجموع الأصول المتداولة ، إنخفاض في القيم القابلة للتحقيق، أما بالنسبة لسنة 2018 فقد إرتفع بنسبة 52.09% وهذا بسبب الإرتفاع في مجموع الديون.

ثالثا: حساب رأس المال العامل الخاص: (بالدينار الجزائري)

المؤشر	العلاقة السنة	2016	2017	2018
رأس المال العامل الخاص من أعلى الميزانية	أموال خاصة	226699010	2147792900	2488203317
	–			
	أصول ثابتة	751359932	7805882237	7835083693
	=	(5246541922)	(5631089336)	(5346880376)
رأس المال العامل الخاص من أسفل الميزانية	أصول جارية	5818837302	4307051798	6530667969
	–			
	مجموع الديون	9938141134	9938141134	11897548344
	=	(5246541922)	(5631089336)	(5346880376)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال سنوات الدراسة وهذا مؤشر سلبي يدل على أن المؤسسة تواجه صعوبات في تلبية التزاماتها المالية الحالية باستخدام مواردها المتاحة، و يعني أن قيمة الديون تفوق الأصول الجارية، لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بإستعمال الأموال الخاصة فالمؤسسة لديها رغبة توسيعية لزيادة إستثماراتها وهذا أدى بالمؤسسة إلى الإعتماد على ديون طويلة الأجل في تغطية هذا العجز

وبالتالي تلجأ إلى تمويل خارجي لتغطية أصولها الثابتة حيث إنخفض سنة2017 بنسبة 7.32% أي ما يعادل 384547414 ليرتفع سنة 2018 بنسبة 5.04% أي ما يعادل 284208960.

رابعا: حساب رأس المال العامل الأجنبي: (بالدينار الجزائري)

المؤشر	العلاقة السنة	2016	2017	2018
رأس المال العامل الأجنبي	رأس المال العامل الإجمالي –	5818837301	4307051797	6550667968
	رأس المال العامل الخاص =	(5246541922)	(5631089336)	(5346880376)
		11065379223	9938141134	11897548344
	رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون	11065379223	9938141134	11897548344

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن رأس المال العامل الأجنبي مرتفع خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون في نشاطها، فقد انخفض سنة 2017 بنسبة 10,18% أي ما يعادل 1127238089، ثم ليرتفع مرة أخرى سنة 2018 بنسبة 19,71% بمقدار 1959407210.وتعكس هده النتيجة قدرة المؤسسة على جدب إستثمارات أجنبية.

خامسا: حساب الإحتياج في رأس المال العامل: (بالدينار الجزائري)

المؤشر	العلاقة السنة	2016	2017	2018
إحتياج رأس المال العامل BFR	أصول جارية	5818837302	4307051798	6550667969
	-			
	خزينة الأصول	18747303	126953155	741889254
	=			
	(1)	5800089999	4180098643	5808778715
	خصوم جارية	8692571512	7359699272	9319106482
	-			
	خزينة الخصوم	3591651783	1976825318	1458642284
	=			
	(2)	5100919729	3382873954	7860464198
	BFR	699170270	(1204775311)	(2051685483)
	=			
	(1)+(2)			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الإحتياج في رأس المال العامل على الأغلب سالب خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن موارد التمويل كافية لتمويل إحتياجات التمويل في دورة الإستغلال، وأن المؤسسة حققت فائض في دورة الإستغلال.

كما نلاحظ وجود إنخفاض سالب بنسبة 70,29% بمقدار 846910172 سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

سادسا: حساب الخزينة: (بالدينار الجزائري)

المؤشر	العلاقة السنة	2016	2017	2018
تطور الخزينة	خزينة الأصول – خزينة الخصوم = TN	18747303	126953155	741889254
		3591651783	1976825318	1458642284
		(3572904480)	(1847872163)	(716753030)
	رأس المال العامل الصافي – إحتياجات رأس المال العامل = Tn	(2873734210)	(3052647475)	(2768438514)
		699170270	(1204775311)	(2051685483)
		(3572904480)	(1847872163)	(716753030)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة سالبة خلال فترة الدراسة أي المؤسسة في حالة عجز وغير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، مما يدل على أن المؤسسة ليست في حالة توازن مالي. وبالتالي فهي نحتاج إلى مصادر تمويل أخرى من أجل تغطية هذا العجز وهو يتغير من سنة لأخرى حيث سجل إرتفاع سنة 2017 بـ 48,28% أي بمقدار 1725032317 ثم ليرتفع سنة 2018 بنسبة 61,11% أي مايعادل 1131119033.

جدول يوضح حالة المؤسسة:

senario	1	2	3	4	5	6
FRNG	Positif	positif	positif	négatif	négatif	**négatif**
BFR	Positif	positif	négatif	positif	négatif	**négatif**
TN	Positif	négatif	positif	négatif	positif	**négatif**
sitation	Favorable	déséquilibre	favorable	trés critique	déséquilibre	**déséquilibre total**

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على النتائج المتحصل عليها.

التعليق:

خلال الفترة من 2016 إلى 2018، واجهت المؤسسة صعوبة في تحقيق توازنها المالي، مما يعني أنها لم تتمكن من تمويل إستثماراتها من خلال مصادر الأموال الدائمة، تقديرات المؤشرات التي تم حسابها باستخدام القوائم المالية التي قدمتها المؤسسة أظهرت نتائج غير مقبولة وغير مجدية للمؤسسة، هذا يشير إلى وجود عدة نقاط ضعف في المؤسسة، وبالتالي فإنها بحاجة إلى إعادة النظر في هذه النقاط وتطبيق حلول سريعة لها.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية.

أولا: التحليل المالي بإستخدام نسب السيولة.

1) **نسبة السيولة العامة:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية /الخصوم الجارية.

البيان	2016	2017	2018
الأصول الجارية	5818837302	4307051798	6550667969
الخصوم الجارية	8692571512	7359699272	9319106482
نسبة السيولة العامة	0,669	0,585	0,702

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أقل من 1 خلال سنوات الدراسة (0,669 -0,585 -0,702) لسنوات (2016 -2017 -2018) على التوالي، وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية حرجة أي أنها لا تستطيع تسديد

الديون قصيرة الأجل وعليها مراجعة هيكلها المالي وذلك بتخفيض ديونها قصيرة الأجل وزيادة الأصول المتداولة ويستوجب أن يكون هناك هامش أمان حتى يتسنى للمؤسسة تغطية

2) **نسبة السيولة المختصرة**: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = الأصول الجارية–المخزونات الجارية / الخصوم الجارية.

البيان	2016	2017	2018
الأصول الجارية– مخزونات	1672846279	472165662	1793294434
الخصوم الجارية	8692571512	7359699272	9319106482
نسبة السيولة المختصرة	0,192	0,064	0,192

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها الجارية، حيث نلاحظ هنا أن نسبة السيولة ضعيفة (أقل من 1) فقد قدرت (0,192-0,064-0,192) للسنوات (2016 2017 2018) على التوالي وهذا يفسر أن القيم الجاهزةلا تغطي مجموع الديون قصيرة الأجل.

3) **نسبة السيولة الفورية**: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية.

البيان	2016	2017	2018
القيم الجاهزة	18747303	128953155	741889254
الخصوم الجارية	8692571512	7359699272	9319106482
نسبة السيولة الفورية	0,0021	0,0175	0,0796

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية ضعيفة للغاية ومتذبذبة، ويمكن للمؤسسة أن تسدد (1,75، 0,21، 7,96) % لسنوات (2016، 2017، 2018) على التوالي من ديونها قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة في تاريخ إستحقاق الديون.

ثانيا: التحليل المالي بإستخدام نسب الهيكل المالي:

1) **نسبة التمويل الدائم:** وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الغير جارية.

البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	4639805721	4753234762	5066645179
الأصول الغير جارية	7513539932	7805882237	7835083693
نسبة التمويل الدائم	0,617	0,608	0,646

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

تقيس لنا درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة ونلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من 1، هذا يعني أن الحد الأدنى للتوازن غير محقق وأن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة أي رأس المال العامل الدائم سالب حيث إنخفض سنة 2017 بنسبة (0,01%) ليرتفع سنة 2018 بنسبة (0,04%) مقارنة بسنة 2017.

2) **نسبة التمويل الخاص**: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الغير جارية.

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	2266998010	2174792900	2488203317
الأصول الغير جارية	7513539932	7805882237	7835083693
نسبة التمويل الخاص	0,301	0,278	0,317

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

تقيس لنا درجة تغطية الموارد الخاصة للأصول الثابتة نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أقل من 1 خلال سنوات الدراسة هذا يعني أن المؤسسة لم تستطيع تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة وهذه الوضعية لا تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة حيث إنخفض سنة 2017 بنسبة 2,3%، ثم ليرتفع سنة 2018 بنسبة 4%.

3) **نسبة الإستقلالية المالية**: وتكون وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة /مجموع الخصوم.

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	2266998010	2174792900	2488203317
مجموع الخصوم	13332377234	12112934035	14385751662
نسبة الإستقلالية المالية	0,170	0,179	0,172

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

تقيس لنا درجة إعتماد المؤسسة على الإستدانة أي إعتمادها على تمويلها الذاتي، ونلاحظ أن نسبة الإستقلالية قدرت بـ 0,170 -0,179 -0,172، لسنوات 2016 -2017 -2018 على التوالي، وهي أقل من النسبة المعيارية 1 هذا يعني أن المؤسسة ليست في وضعية جيدة ومثقلة بالديون وليست لها القدرة لمواجهة ديونها بأموالها الخاصة.

4) **نسبة قابلية السداد:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول.

البيان	2016	2017	2018
مجموع الديون	11065379223	9938141134	11897548344
مجموع الأصول	13332377234	12112934035	14385751662
نسبة قابلية السداد	0,829	0,820	0,827

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

تساعد هذه النسبة في قياس وتحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية، حيث نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة خلال فترة الدراسة (0,829، 0,820، 0,827) وهذا بدا أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل في تمويل أصولها، مما يجعلها تواجه صعوبات في حين سداد قيمة الديون عند موعد إستحقاقها.

ثالثا: التحليل المالي بإستخدام نسب النشاط:

1) **معدل دوران مجموع الأصول:** وتكون كما يلي:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول.

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال	8120386772	7039128028	8714365902
مجموع الأصول	13332377234	12112934035	14385751662
معدل دوران مجموع الأصول	0,609	0,582	0,603

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حساب النتائج 2016 2017 2018.

التعليق:

وتبين هذه النسبة مدى تغطية صافي المبيعات مجموع الأصول، الذي قدر ب 0,609/ 0,582/ 0,605، للسنوات 2016/ 2017 /2018 على التوالي أي أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0,609/ 0,582/ 0,605، لكل سنة على التوالي.

2) معدل دوران الأصول الغير الجارية:

معدل دوران الأصول الغير الجارية = رقم الأعمال / الأصول غير الجارية.

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال	8120386772	7039128028	8714365902
الأصول غير الجارية	7513539932	7805882237	7835083693
معدل دوران الأصول غير الجارية	1,080	0,904	1,112

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج 2016 2017 2018.

التعليق:

وتبين هذه النسبة قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، حيث نلاحظ أن المعدل في حالة تذبذب خلال سنوات الدراسة بينما نلاحظ إنخفاظ في سنة 2017 حيث قدر بـ 0,904 نتيجة لإرتفاع رقم الأعمال، ثم ليرتفع سنة 2018 حيث قدر بـ 1,112 نتيجة لإرتفاع الأصول غير الجارية.

3) معدل دوران الأصول الجارية:

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية.

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال	8120386772	7039128028	8714365902
الأصول الجارية	5818837302	437051798	6550667969
معدل دوران الأصول الجارية	1,395	1,638	1,330

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج 2016 2017 2018.

التعليق:

وتبين لنا مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام الأصول المتداول في توليد رقم الأعمال، ومنه كل دينار مستثمر في الاصول الجارية حقق رقم أعمال قدره 1.330/ 1.638/ 1.395 للسنوات 2016/ 2017/ 2018 على التوالي حيث سجل إرتفاع سنة 2017، لينخفض سنة 2018.

رابعا: التحليل المالي باستخدام نسب الربحية:

1) هامش الربح الصافي:

هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	146571006	77794890	313410417
رقم الأعمال	8120386772	7039128028	8714365902
هامش الربح الصافي	0.018	0.011	0.035

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حساب النتائج 2016 2017 2018.

التعليق:

قيس لنا نسبة الربح المحقق من طرف المؤسسة نتيجة المبيعات. حيث نلاحظ هناك تذبذب في هامش الربح بحيث أن المؤسسة حققت هامش ربح قدره (0,018، 0,01، 0,035) لسنوات الدراسة (2016، 2017، 2018) على التوالي.

رابعا: التحليل المالي باستخدام نسب المردودية:

1) المردودية التجارية:

المردودية التجارية = النتيجة ألعادية / رقم الأعمال.

البيان	2016	2017	2018
النتيجة العادية	197327799	197327799	313410417
رقم الأعمال	8120386772	7039128028	8714365902
المردودية التجارية	0,024	0,027	0,035

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حساب النتائج 2016 2017 2018.

التعليق:

تعبر عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية، نلاحظ أن كل دينار من رقم الأعمال يقدم نتيجة تقدر بـ (0,024، 0,027, 0,035) للسنوات (2016، 2017، 2018) على التوالي وهي نتائج ضعيفة.

2) المردودية المالية:

المردودية المالية = النتيجة ألصافية / الأموال الخاصة.

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	146571006	77794890	313410417
الأموال الخاصة	2266998010	2174792900	2488203317
المردودية المالية	0,064	0,035	0,125

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حساب النتائج 2016 2017 2018.

التعليق:

تعبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء إستثمار أموالهم في المؤسسة، في سنة 2016 بلغت المردودية المالية 0,064 وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0,064. أما في سنة 2017 مردودية المؤسسة إنخفضت فالدينار الواحد من رأس المال ينتج عنه ربح قدره 0,035، وفي سنة 2018 مردودية المؤسسة إرتفعت إلى 0,125 كربح على كل دينار مستثمر.

3) المردودية الإقتصادية:

المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	146571006	77794890	313410417
مجموع الأصول	13332377234	12112934035	14385083693
المردودية الإقتصادية	0,01099	0,006422	0,0217

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج 2016 2017 2018.

التعليق:

تسمح لنا بمعرفة فعالية المؤسسة حيث نلاحظ أن هذه النسبة منخفضة خلال سنوات الدراسة وأن كل دينار واحد من أصول المؤسسة يعطي نتيجة صافية قدرت بـ (0,01، 0,006، 0,021) لسنوات الدراسة (2016، 2017، 2018) على التوالي وحققت أكبر مردودية سنة 2018 وهذا راجع إلى الإرتفاع في النتيجة الصافية.

خامسا: التحليل المالي بإستخدام نسب المديونية.

1) نسبة المديونية العامة:

نسبة المديونية العامة = مجموع الديون / الأموال الخاصة.

البيان	2016	2017	2018
مجموع الديون	11065379223	9938141133	11897548344
الأموال الخاصة	2266998010	2174792900	2488203317
المديونية العامة	4,881	4,569	4,781

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج 2016 2017 2018.

التعليق:

تعبر المديونية عن القدرة على تحمل الديون وسدادها كلما كانت هذه النسبة أكبر من 0,5 كلما كانت الوضعية المالية أكثر صحة وقوة.

نلاحظ أن نسبة المديونية العامة خلال سنوات الدراسة كانت مرتفعة مقارنة بالنسبة المعيارية ففي سنة 2016 كانت النسبة 4,88 وهذا يشير إلى وجود مستوى مرتفع من الديون مقارنة مع الأموال الخاصة، أما سنة 2017 تراجعت إلى 4,56 ولكنها لازالت مرتفعة، أما سنة 2018 فسجلت إرتفاع وصل إلى 4,78 مما يشير إلى إرتفاع مستوى الديون.

2) نسبة المديونية طويلة الأجل:

نسبة المديونية طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / الأموال الخاصة.

البيان	2016	2017	2018
الديون طويلة الأجل	2372807711	2578441862	2578441862
الأموال الخاصة	2266998010	2174792900	2488203317
المديونية طويلة الأجل	1,046	1,185	1,036

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

توضح هذه النسب (1.046، 1.183، و1.036) لسنوات الدراسة أن هناك زيادة طفيفة ثم نقصان في قيمة الديون المستحقة على المدى الطويل. وهذا يشير إلى أن المؤسسة تعتمد بشكل عام على ديون طويلة الأجل لتمويل نشاطاتها وإحتياجاتها المالية.

3) نسبة المديونية قصيرة الأجل:

نسبة المديونية قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / الأموال الخاصة.

البيان	2016	2017	2018
الديون قصيرة الأجل	8692571512	7359699272	9319106482
الأموال الخاصة	2266998010	2174792900	2488203317
المديونية طويلة الأجل	3,834	3,384	3,745

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية 2016 2017 2018.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة مديونية قصيرة الأجل سجلت نسبا مرتفعة (3.834 ،3.28، 3.745) لسنوات (2016 /2018/2017) وهذا راجع إلى إرتفاع ديون قصيرة الآجل مقارنة بالأموال الخاصة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الحالة المطبقة على مطاحن عمر بن عمر –لفجوج–للفترة (2018/2017/2016) وتطبيق ما تطرقنا إليه في الفصلين السابقين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة، المتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج.

ومن خلال تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي ونسب المالية، تم التوصل إلى إن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق شروط التوازن (رأس المال العامل سالب، إحتياج رأس المال العامل سالب، الخزينة سالبة) خلال الفترة المدرسة، وهذا ما يؤكد عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها ومواجهة إلتزاماتها لدى الغير، وإعتمادها على الموارد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ومعرفة مدى كفاءتها ومركزها المالي، حيث يعتبر التحليل المالي أداة هامة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة على المدى القصير والمتوسط، ولهذا قمنا بالتركيز في موضوعنا على أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتي تمكن المحلل المالي من الحفاظ على قيمة المؤسسة وذلك بتجنب القرارات الخاطئة وتوجيه الأنظار إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وتحسين الوضع المالي للمؤسسة الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفاعلية حتى يتسنى لها البقاء والإستمرار، ويعبر تقييم الأداء المالي عن تشخيص وتقييم النتائج المحققة وقدرة المؤسسة على تحقيق أرباحها.

في الأخير يمكن القول أن التحليل المالي يلعب دور هام في معرفة نقاط القوة والضعف وتعزيزها وتدعيمها، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا قدر المستطاع الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي الذي أجريناه في مؤسسة "مطاحن وعجائن عمر بن عمر، لفجوج، قالمة"، وهذا ما أوصلنا إلى بعض النتائج النظرية والنتائج التطبيقية والتوصيات، وقبل التطرق الى النتائج تم تفسير اجتبار الفرضيات كما يلي:

إختبار الفرضيات:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها صحة الفرضية الاولى والتي تتمثل في" تعتبر القوائم المالية المحصلة لعمل المحلل المالي باستخدامه لتقنيات التحليل المالي"، وبالتالي تعتبر القوائم المالية هي مدخلات لعمل المحلل المالي لأنه يقوم بتحليلها وذلك باستخدام أحد أدوات أو أساليب التحليل المالي.
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** والتي موضوعها استعمال التحليل المالي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، حيث تعتبر هذه الفرضية صحيحة كون أن استعمال أدوات التحليل المالي يمكن من الكشف، نقاط القوة والضعف في المؤسسة كما يساهم في القيام بإجراءات تصحيحية حول تلك الانحرافات في حالة وجودها.
- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** المتمثلة في امكانية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، وتتمثل في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وهو ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية

المتوفرة لدى المؤسسة من أجل التعرف على وضعها، إضافة إلى نسب أخرى كنسب المردودية وهنا يثبت صحة هذه الفرضية.

النتائج النظرية:

- أصبح تحليل المالي ضرورة لأي مؤسسة تريد الاستمرار والتطور ومعرفة قيمتها الحقيقية؛
- إن التحليل المالي عباره عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم اداء المؤسسات،
- مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية؛
- تمثل القوائم المالية إنعكاس لنشاط المؤسسة أدائها؛
- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المحلل من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛
- عمليه تقييم الأداء المالي تشخيصا لصحة المؤسسة المالية قدرتها على مواجهة المستقبل،
- تقييم الأداء يسمح بالوقوف على نقاط القوة والضعف وعليه فهو يسمح بتدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في المؤسسة.

النتائج التطبيقية:

- تحليل القوائم المالية يساعد المؤسسة في تقييم أدائها بحيث يظهر تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف؛
- رأس المال العامل سالب خلال فترة الدراسة وهذا يعني عدم تحقيق التوازن المالي ويدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها (الأصول الثابتة) باستخدام الموارد الدائمة؛
- إحتياج رأس المال العامل على الأغلب سالب خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة ليست بحاجة إلى موارد تمويل خلال دورة الإستغلال.
- المؤسسة في وضعية مالية سيئة لأنها تعاني من عجز مالي وعدم قدرتها على تسديد ديونها حيث حققت خزينة سالبة خلال فترة الدراسة؛
- تعتمد المؤسسة بنسبة كبيرة على الديون للحصول على مصادر تمويل.

- لم تستطيع المؤسسة بشكل عام تحقيق توازنها المالي ما بين الربحية والسيولة وهذا يدل على أنها غير قادرة على تمويل إستثماراتها من خلال مواردها الثابتة

التوصيات:

- على المؤسسة أن تهتم بعملية تقييم الأداء المالي عن طريق التحليل المالي من أجل تحديد نقاط القوة والضعف في مركزها المالي لتحسينها؛
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة؛
- يجب على المؤسسة تحسين أدائها المالي وذلك من خلال الإستعانة بمحللين ذو خبرة وكفاءة لوضع الحلول اللازمة لمعالجة المشاكل التي أدت إلى هذا الوضع المالي.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا الى حد ما في هذا العمل تاركين المجال مفتوح لإثرائه وتحسينه في دراسات أخرى:

- إستخدام التحليل المالي في الرفع من مردودية المؤسسة،
- مدى تأثير مصداقية المعلومات المالية على تقييم الأداء المالي،
- دور الأدوات الحديثة في ترشيد السياسات المالية.

قائمة المراجع

الكتب بالعربية:

1. أيمن الشنطي، وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى.
2. بن زعمة سليمة، بروال بومدين، التحليل المالي المتقدم من النظرية إلى الجانب التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، 2022.
3. خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
4. زغيب مليكة بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة. الجزائر، سكيكدة، 2017.
5. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، 2006.
6. سارة محمد رايد، آثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017.
7. طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
8. عبد الله حسن عواد، إدارة وتقييم الأداء، دار جنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
9. فايز عبد الرحمن الفروخ، التعلم التنظيمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
10. أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SMC Financial ، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
11. ليلى محمد مطالي، محاضرات في إدارة الموارد البشرية، دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017.
12. مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015.
13. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
14. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، البحرين المنامة، بدون طبعة، 2022.

15. محمد عبد الله حسن حميد، تطوير الأداء البحثي للجامعات في ضوء الإدارة بالقيم، دار عبداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
16. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وآثاره على عوائد أسهم الشركات، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص45.
17. محمد مدحت الخيري. التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس. الصايل للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، عمان، 2018.
18. محي الدين عبد الرزاق حمزة، تحليل ومناقشة الميزانيات، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2017
19. محي الدين عبد الرزاق حمزة، أساسيات تحليل المالي، دار الإعصار العلمي النشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الاولى, 2017
20. منير شاكر محمد، د. سماعيل اسماعيل، د. عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2005، عمان
21. مؤيد راضي خنفر، عيان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ندخل نظرية وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 2011
22. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن
23. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية، دار الفجر النسر والتوزيع، 2014
24. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، البحرين المنامة، بدون طبعة، 2022
25. مجيد الكرخي، تقويم الاداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2007
26. نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019
27. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2012
28. جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء النسر والتوزيع، عمان، 2013

29. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007

مراجع أجنبية:

1. BEATRICE ET FRANCIS GRANDGUILLOT L'ANALYSE FINANCIÈRE 26º ÉDITION 2022-2023
2. Training Resources and Data Exchange, "Performance-Based Management Handbook Establishing an Integrated Performance Measurement System", 2001

مذكرة ماستر:

1. العملي بشرى، معاني حنان، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسة دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البحيرة)، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمدألجان -البويرة-، 2017 2018، ص 61.

مذكرات الماجستير:

1. باسم مصطفى علي البساطي، أثر التدريب الإداري على الأداء الوظيفي، جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال، جامعة المنصورة، مصر، 2021.
2. زينب رضوان علي، تقييم عملية التخطيط المالي وإعداد الموازنات التقديرية في المؤسسة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012 2013.
3. ضامن وهيبة، دور القيمة الإقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسة مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2007 2008.

4. عبد الكريم خيري، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي –دراسة حالة مجمع صيدال–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2013 2014.
5. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001-2002

مذكرات الدكتوراه:

1. باصور رضوان. دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017 2018.
2. حجاج نفيس، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016-2017، ص 18. د. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وآثاره على عوائد أسهم الشركات، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
3. زعيش محمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروح الدكتورة، 2019 2020، جامعة باجي مختار، عنابة.
4. مشعل جهر المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2010/2011
5. نبيلة قدور، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018 2019، ص ص 27 28.

المجلات:

1. أبو بكر بو سالم، هدى شهيد، دور أسلوب كايزن النموذج (الياباني) في تحسين أداء المؤسسة –دراسة حالة حول اتصالات الجزائر للهاتف النقال أوريدو –مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 8، أم البواقي، ديسمبر 2017.
2. جمال بن خليف طارق، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية وفق نموذج بطاقة الأداء المتوازن دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الإقتصادية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 1، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021، ص384.
3. سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019
4. سحر طلال إبراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الإقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2013.
5. سعداوي مراد مسعود، د. مختاري فتيحة، د. بوساحة محمد لخضر، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، مجلة المعيار، العدد 04، 2020
6. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، دور استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، غزة، ديسمبر 2018.
7. عبد النور شنين، وآخرون، دراسة قدرة الخصائص المؤسسية على تفسير الأداء المالي بإستخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة لمؤسسات الإسمنت الجزائرية –دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر خلال 2011 2016، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 4، 2019.
8. الشيخ الداوي، جامعة الجزائر، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد7، 2010\2009.
9. محمد محمود هاشم درويش، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستخدام مدخل القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)، دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرج ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجزء الرابع، 2022.

10. محمد العيفة، وليد بشيشي، أثر تغير الصرف على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر–، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 12، نوفمبر 2018.
11. مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية –دراسة تطبيقية–، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 7، العدد 2، 2020.

الملتقيات:

1. بن ندير نصر الدين، شملال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء spe ، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، 25 أفريل 2017، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2.

المطبوعات:

1. بنية محمد، محاضرات في التحليل المالي، موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير قسم العلوم التجارية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019.
2. خورية نبيل، مطبوعة محاظرات منشورة في مقياس مالية المؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، شعبة المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، إبراهيم سلطان شيبوط، جامعة الجزائر 3، 2021.
3. زغيب مليكة بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة. الجزائر، سكيكدة، 2017، ص 16.
4. ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، تخصص ادارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016 2017، ص27 28.
5. كريم قوبة، محاضرات في التحليل المالي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2019 2020.

المواقع الالكترونية:

Https://elearn.univ-tlemcen.dz

القوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :	31/12/2016

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	264 214 023		264 214 023	264 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	642 486 600	281 438 485	361 048 115	394 051 816
- Install. tech., matériel et outillage industriels	3 318 866 221	1 328 483 621	1 990 382 600	2 126 676 956
- Autres immobilisations corporelles	459 162 459	295 393 359	163 769 100	162 797 819
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	3 841 915 034		3 841 915 034	2 545 907 141
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	72 211 059		72 211 059	66 012 838
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	9 418 855 396	1 905 315 464	7 553 539 932	6 479 660 593
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	4 145 991 023		4 145 991 023	4 273 386 583
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	37 349 808		37 349 808	34 429 976
- Autres débiteurs	1 565 472 514		1 565 472 514	1 838 529 765
- Impôts et assimilés	51 276 654		51 276 654	57 713 830
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	18 747 303		18 747 303	142 391 429
TOTAL ACTIF COURANT	5 818 837 302		5 818 837 302	6 146 451 584
TOTAL GENERAL ACTIF	15 237 692 698	1 905 315 464	13 372 377 234	12 626 112 177

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 [illegible] 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :	31/12/2017

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	314 214 023		314 214 023	264 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	642 486 600	313 517 952	328 968 648	381 048 115
- Install. tech., matériel et outillage industriels	3 329 829 603	1 498 465 393	1 831 364 410	1 990 382 600
- Autres immobilisations corporelles	497 741 451	338 476 438	159 265 013	163 769 100
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	4 276 865 100		4 276 865 100	3 841 915 034
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	75 205 043		75 205 043	72 211 059
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	9 956 342 020	2 150 459 783	7 805 882 237	7 513 539 932
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	3 834 886 136		3 834 886 136	4 145 991 023
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	164 181 588		164 181 688	37 349 808
- Autres débiteurs	120 839 566		120 839 566	1 565 472 514
- Impôts et assimilés	58 191 254		58 191 254	51 276 654
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	128 953 155		128 953 155	16 747 303
TOTAL ACTIF COURANT	4 307 051 798		4 307 351 798	5 818 837 302
TOTAL GENERAL ACTIF	14 263 393 818	2 150 459 783	12 1 2 934 035	13 332 377 234

de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

: SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

resse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

BILAN ACTIF

Exercice clos le :	31/12/2018

ACTIF	N			N-1
	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV et pertes de valeurs	NET	NET
ACTIF IMMOBILISATION NON COURANT				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisation corporelles				
- Terrains	314 214 023		314 214 023	314 214 023
- Agencements et aménagements de terrains				
- Construction	734 843 209	347 136 696	387 706 513	328 988 648
- Install. tech., matériel et outillage industriels	7 145 349 847	1 697 541 807	5 447 808 040	1 831 364 410
- Autres immobilisations corporelles	468 784 517	257 220 157	211 564 360	159 265 013
- Immobilisations en concession				
Immobilisation en cours	581 059 263		581 059 263	4 276 665 100
Immobilisation financières				
- Titres mis en équivalence-entreprises associées				
- Autres participations et créances rattachées	820 000 000		820 000 000	820 000 000
- Autres titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	72 731 494		72 731 494	75 205 043
- Impôts différés actif				
Autres produits différés - Hors cycle d'exploit.				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 136 982 353	2 301 898 660	7 835 083 693	7 805 882 237
ACTIF COURANT				
Stock et en cours	4 757 373 535		4 757 373 535	3 834 886 136
Créances et Emplois assimilés				
- Clients	348 159 142		348 159 142	164 181 688
- Autres débiteurs	476 684 943		476 684 943	120 839 566
- Impôts et assimilés	224 561 095		224 561 095	58 191 254
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	741 889 254		741 889 254	128 953 155
TOTAL ACTIF COURANT	6 550 667 969		6 550 667 969	4 307 051 798
TOTAL GENERAL ACTIF	16 687 650 322	2 301 898 660	14 385 751 662	12 112 934 035

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :	31/12/2016

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		600 000 000	600 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 620 427 005	1 442 723 926
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		146 571 006	177 703 079
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 206 998 010	2 120 427 005
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 372 807 711	1 760 277 768
Impôt (différés et provisionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**2 372 807 711**	**1 760 277 768**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 085 603 273	868 547 196
Impôt		82 197 187	84 831 917
Autres dettes		3 953 119 270	6 283 133 696
Trésorerie passif		3 591 851 783	2 528 894 596
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**8 692 571 512**	**8 745 407 406**
TOTAL GENERAL PASSIF		**13 332 377 234**	**12 626 112 177**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :	31/12/2017

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 596 998 010	1 620 427 005
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		77 794 890	146 571 006
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 174 792 900	2 266 998 010
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 578 441 862	2 372 807 711
Impôt (différés et provissionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 578 441 862	2 372 807 711
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 877 850 917	1 085 603 273
Impôt		77 751 798	62 197 187
Autres dettes		3 427 271 240	3 953 119 270
Trésorerie passif		1 976 825 318	3 591 651 783
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		7 359 699 272	8 692 571 512
TOTAL GENERAL PASSIF		12 112 934 035	13 332 377 234

ESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

: SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

esse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

BILAN PASSIF

Exercice clos le :	31/12/2018

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		500 000 000	500 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]		1 674 792 900	1 596 998 010
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		313 410 417	77 794 890
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		2 488 203 317	2 174 792 900
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 578 441 862	2 578 441 862
Impôt (différés et provissionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance			
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 578 441 862	2 578 441 862
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 040 085 445	1 877 650 917
Impôt		96 993 050	77 751 798
Autres dettes		5 723 385 704	3 427 271 240
Trésorerie passif		1 458 642 284	1 976 825 318
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		9 319 106 482	7 359 699 272
TOTAL GENERAL PASSIF		14 385 751 662	12 112 934 035

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

ésignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

ctivité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

dresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

Exercice du	01/01/2016	au	31/12/2016

COMPTES DE RESULTAS

Désignation		N		N-1	
		Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		8 120 386 772		8 345 672 578
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, restournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne			**8 120 386 772**		**8 345 672 578**
Production stockée ou déstockée			90 982 479		33 171 264
Production immobilisée					
Subvention d'exploitation					
- PRODUCTION DE L'EXERCICE			**8 211 369 250**		**8 378 843 842**
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		5 877 308 095		6 559 779 286	
Autres approvisionnements		385 661 725		550 410 385	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		93 613 036		80 695 334	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				-279 420	
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	20 205 820		33 923 009	
	Entretien, réparations et maintenance	35 587 488		12 677 831	
	Primes d'assurances	11 236 615		10 621 256	
	Documentations et divers	12 375 400		3 806 432	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4 072 982		9 182 850	
	Publicité	221 612 646		232 590 383	
	Déplacement, missions et réceptions	71 490 126		66 467 752	
Autres services		133 180 159		70 578 263	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extéri				-434 178	
III - VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)			**1 345 027 156**		**748 824 630**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

Exercice du	01/01/2016	au	31/12/2016

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	530 670 679		510 368 959	
Impôts, taxe et versement assimilés	55 701 836		58 885 703	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		758 654 641		179 570 018
Autres produits opérationnels		29 157 028		518 498 513
Autres charges opérationnelles	188 588 363		170 144 479	
Dotations aux amortissements	245 014 477		242 136 900	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL		354 208 829		285 787 153
Produits financiers		475 831		8 602 247
Charges financières	157 356 861		57 795 714	
VI - RESULTAT FINANCIER	156 881 030		49 193 467	
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		197 327 799		236 593 686
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Chrages)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	50 756 793		58 890 608	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L'EXERCICE		146 571 006		177 703 078

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTES DE RESULTAS

Désignation		N		N-1	
		Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Vente de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		7 059 128 028		8 120 386 772
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, restournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne			7 059 128 028		8 120 386 772
Production stockée ou déstockée			170 107 031		90 982 479
Production immobilisée					
Subvention d'exploitation					
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE			7 229 235 059		8 211 369 250
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		4 966 455 552		5 877 306 095	
Autres approvisionnements		560 905 823		385 661 725	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		108 239 234		93 613 036	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	6 730 706		20 205 820	
	Entretien, réparations et maintenance	30 007 900		35 587 488	
	Primes d'assurances	17 357 089		11 236 615	
	Documentations et divers	5 543 505		12 375 400	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 573 950		5 018 237	
	Publicité	168 661 743		221 612 646	
	Déplacement, missions et réceptions	114 826 564		71 490 126	
Autres services		91 412 264		132 234 905	
II - VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)			1 155 520 730		1 345 027 156

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

Désignation de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

Activité : SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

Exercice du	01/01/2017	au	31/12/2017

COMPTES DE RESULTAS

Désignation	N		N-1	
	Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
Charges de personnel	517 230 383		530 670 679	
Impôts, taxe et versement assimilés	60 702 174		55 70 836	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		577 588 172		758 654 641
Autres produits opérationnels		10 684 379		29 157 028
Autres charges opérationnelles	143 105 060		188 58 363	
Dotations aux amortissements	245 144 319		245 01 477	
Provisions				
Perte de valeur				
Reprise sur pertes de valeurs et provisions				
V - RESULTAT OPERATIONNEL		200 023 172		354 208 829
Produits financiers		3 446 424		475 831
Charges financières	80 383 706		157 35 861	
VI - RESULTAT FINANCIER	76 937 281		156 88 030	
VII - RESULTAT ORDINAIRE (V+VI)		123 085 891		197 327 799
Elément extraordinaires (produits)				
Elément extraordinaires (Chrages)				
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
Impôt exigibles sur résultats ordinaires	45 291 001		50 756 793	
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L'EXERCICE		77 794 890		146 571 006

ESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 2 4 0 3 8 2 2 7 5 5 0 8

de l'entreprise : SARL LES MOULINS AMOR BENAMOR

: SEMOULERIE ET PRODUCTION PATES ALIMENTAIRES

esse : ZONE INDUSTRIELLE EL FEDJOUDJ W.GUELMA

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018

COMPTES DE RESULTAS

Désignation		N		N-1	
		Debit en dinars	Credit en dinars	Debit en dinars	Credit en dinars
nte de marchandises					
oduction	Produits fabriqués		8 714 365 902		7 059 128 028
ndue	Prestations de services				
	Vente de travaux				
oduits annexes					
	Rabais, remises, restournes accordés				
iffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne			8 714 365 902		7 059 128 028
oduction stockée ou déstockée			-23 884 051		170 107 031
oduction immobilisée					
ibvention d'exploitation					
PRODUCTION DE L'EXERCICE			8 690 481 851		7 229 235 059
hats de marchandises vendues					
atières premières		5 840 297 218		4 966 455 552	
utres approvisionnements		793 345 932		560 905 823	
ariations des stocks					
hats d'études et de prestations de services					
utres consommations		132 976 629		108 239 234	
abais, remises, ristournes obtenus sur achats					
ervices	Sous-traitance générale				
	Locations	59 602 401		6 730 706	
	Entretien, réparations et maintenance	37 476 917		30 007 900	
	Primes d'assurances	19 129 120		16 208 289	
ktérieurs	Documentations et divers	13 284 771		5 543 505	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	2 870 251		5 488 707	
	Publicité	138 713 181		168 661 743	
	Déplacement, missions et réceptions	108 539 500		114 826 564	
utres services		128 917 922		89 497 507	
abais, remises, ristournes obtenus sur services extéri					
- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		7 275 153 841		6 072 565 529	
- VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)			1 415 328 009		1 156 669 530